

المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض



Department of

ادارة

University of Riyadh
RIYAD, SAUDI ARABIA

No.

الرقم Date

التاريخ

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٥٩٢٨ - ٥٨٥
العنوان: كنفود المديرة ٢ تنقح الفتاوى الحامدية (مقطع من)
المؤلف: ابن عاصم ٤ محمد بن عاصم بن عاصم
تاريخ النسخ: - - - - -
اسم الناسخ: - - - - -
عدد الأوراق: ٢٦ - - - - -
ملاحظات: - - - - -

Copyright © King Saud University

٥٩٢٨

٢١٧٤ المؤلفات الدورية في تنقيح الفتاوى العاصدية (الطبعة

منه) تأليف ابن عابدين ، محمد أمين بن عمر
١٢٥٢ هـ . كتب في القرن الثالث عشر الهجري
تقديراً .

٥٩٢٨

٣٦٦ ق ٢٣ من ٢٣ × ٢٦ سم
نسخه جيدة ، بأثنا عشر نقى خطها تعليق مقروء
طبع .

الاعلام ٦ : ٢٦٦ هـ هديه التارفين ٢ : ٣٦٧
المذهب الحنفى ، فقه المذاهب الاسلامية

أ . المؤلف ب . تاريخ النسخ

١
بداء في نسخة
في غرة رجب ١٢٧٤

كتاب العقود الدرية في تنقيح
الفتاوى الحامدية تاليف
الشيخ العلامة السيد
محمد امين ابن
السيد عمر
عابدين

بسم الله الرحمن الرحيم
أحمد الله على آلائه وأشكره على تواتر نوائيه
وأصلي وأسلم على خاتم أنبيائه سيدنا
محمد خير الأنبياء وعلي آله وصحبه وأخصيائه
أما بعد فيقول العبد الفقير إلى مولاه
القدير محمد أمين الشهير بابن عابد بن
غفر الله له ذنوبه وملائته من زلال العفو
ذنوبه أن كتاب مفتي المفتي عن سوال
المفتي للإمام العلامة والخبير الفهامة حامد
أفندي العبادي مفتي دمشق الشام عليه
رحمة الملك السلام كتاب جمع حل الحوائج
التي تدعو إليها البواعث مع التري للقول
الآقوي وما عليه العمل والفتوي لم أر للمبتلي
بالفتوي أنفع منه حيث جمع ما لا غنى عنه
غير أن فيه نوع الطناب بتكرار بعض
الأسئلة وتعداد النقول في الحواشي فاردت
صرف الهمّة نحو اختصار الأسئلة واجوبته
وحذف ما اشتهر منها وما كرر رآته وتلخيص
أدلته ورمما قدمت ما آخر وأخرت ما قدم
وجمعت ما تفرق على موضع محكم وزدت
ما لا بد منه من نحو استدراك أو تنقيح
أو ما فيه تقوية وتأيد صاماً إلى ذلك أيضاً
بعض تحريرات نحتها في حاشيتي على البحر

المسماة منحة الخالق على البحر الرايق وحاشيتي
التي علقها على شرح التنوير المسماة المختار
على الدر المختار وما حررت من الرسائل
الفايقة في بعض المسائل المفارقة مع ما يفتح
به الفتاح العليم في حال الكتابة من تحرير بعض
المسائل المشككة والوقائع المعضلة فدونا
كتاباً حاوياً للدرر الغوايا وكذا ما عن مستنكرات
الزوايد هو العدة في المذهب والحري بأن
يلتب بماء الذهب حملني على جمعه من لا يسعني
ألا امتثال أمره أفاض الله علي وعاليه من وأبل
خير وبره وقد كسيت ذلك بالعقود الدرية
في تنقيح الفتاوى الحامدية وحيث قلت قال
المؤلف فمرادي به صاحب الأصل وكل ما كان
من زيادات الصادرة بلفظ أقول والله تعالى هو
المسئول ببلوغ ذلك المأمول والتوفيق والسداد
وأتم هذا المراد وفي أن ينفعني به والمسلمين
فانه أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين **بسم الله**
فمن أراد أن يبتدئ في أمر ذي بال يهتم به
شرعاً وليس بمحرم ولا مكروه ولا جعل الشارع
له مبدءاً بغير البسالة فماذا يبتدئ به حقيقة
الجواب بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين
وصلي الله على سيدنا محمد وعلي آله وصحبه وسلم
قد جمعنا بين البسالة والحمد لله لقوله عليه أفضل
الصلاة وأتم السلام كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه
بسم الله فهو ابتداء وفي رواية أجزم وفي رواية

بالحمد لله وختمنا بالصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم يثمنها ولما ورد في ذلك **فوائد**
تتعلق بما دأب المفتي ادب المفتي ان لا يقول
بصدق ديانته لانه تعليم بل ادبه ان يقول
لا بصدق بزازيه من ثاني الايمان الواجب على
المفتي في هذا الزمان المبالة في ارضاح الجوع
لغلبة الجهل فتاوى ابن الشلبى من الحدود
والتعزير وفي القنية ليس للمفتي ولا للقاضي ان
يحكما على ظاهر المذهب ويتركوا العرف ونقله
عنه في حضانة الروايت يري على الاشياء
من القاعدة السادسة ثم قال واصلا فقول
عليه الصلاة والسلام ما راى المسلمون حسنا
فهو عند الله حسن او اقول لكن صرحوا
بان العرف المخالف للنص لا يعتبر وبانه لا يصح
بيع الشرب مقصودا وان تغورق ولعل
هذا المحول على بعض مسائل مسائيل المزارعة
والمساقاة التي ظاهر الرواية عن الامام عدم
حوارها والفتوى على الجواز للتعامل ولو وقع
المنقول وبعض الفاظ الايمان المبينة على
عرف المتقدمين فانه لا يلتزم فيها عرفهم
بل تجري على كل عرف حادث تأمل قال ابن الشحنة
في شرح المنظومة كل ما في القنية من الغال للقواعد
لا التقات اليه ولا عمل عليه ما لم يعضده نقل
من غير وفي حسام الحكم المحققين للشرع
وقد افادني استاذي ونبهي بقوله ان فتوى

مثل

مثل هؤلاء الاكابر واضرابها شأنها النظر فيها
من غير تأمل وافتائها فيها من غير احاطة
بحكمها من كتب المذهب المعتمدة فان مقام
الافتاء خطر وقد يظن الانسان فهم المسئلة
على حقيقتها والامر بخلافه او يستتبه عليه
حفظها فيخطئ ولذلك اذا حققت كثيرا من
من الفتاوى المجموعة من اصحابنا فضلا عن التي
جمعها غيرهم عنهم تحت النص في المذهب
بني لا فيها وكان استنادي الثاني اذا حارته
فتوى يافرن بالنظر فيها ويقول لطلابها اما ان
تصرحتي بترجيع النقل او خذها ثم يقول
لي انا اعرف الحكم في هذا كما اعرفك واعرف
الشمس ولكن لا تبعد من مراجعة النقل لاحتمال
الخلاف ونحو ما الذي يعني من الله تعالى ان
اقول هذا يستحق وهذا لا يستحق وهذا
يجوز وهذا لا يجوز من الابد النظر والحكم القائله
من ائمة المذهب رحمهم الله تعالى امر احكامهم
قولهم يدين ديانته لا قضاء انه اذا استفتي
فقيهها بحسبه على وفق ما نوى ولكن القاضي
يحكم عليه بوفق كلامه ولا يلتفت الي نيته
اذا كان فيما نوى تخفيف عليه كما لو قال على
لغلان التي درهم وقد قضيت له هل برئ من دينه
يفقيه بالبراء واذا سمع القاضي منه ذلك يقضي
عليه بالدين الا ان يقيم بينة على الايعا شرح
مختصر الاخشيائي للشيخ عبد القادر البخاري

من القسم الثالث من بحث الحقيقة والمجاز دل على
 ان الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى ايضا فلا بد
 من كون القاضي عالما بما بين اليدين وامين
 العلم بزازية في ٢٢ من الامارات اقول ولذا اخرج
 العرف في زماننا ان المفتي لا يكتب للفتوى
 ما يدق به بل يحبه عنه بالان فقط لئلا
 يحكم القاضي لغلبة الجاهل على قضاة زماننا
 من ادب المفتي ان لا يكتب في الواقعة على ما
 يعلمه بل على ما في التحويل الا ان يقول ان كان
 لدا حكمه لدا ذكره ابن حجر في كتاب المستعذب
 وهذا في زماننا من كل الشرة الجدل التي تقع
 في كتابات السلف والشرة الجاهل والتغني بحيث ان
 ان بعض المبتدئين اذا صدر بيده فتوى في حالها
 على خصمه وقال المفتي افتى لي عليك بلذا
 والجاهل او ضعيف الحال لا يمكنه منازعته
 في كون قصه مطابقا ولا اهو من خطه مساجنا
 الشيخ عبد القادر الصفوري الشافعي اقول
 اذا علم المفتي حقيقة الحال ينبغي له ان لا يكتب
 الا باللائل يكون معناه على الباطل لفظ الفتوى
 الا من لفظ الصريح والاصح والاشبه وغيرها خيرة
 من مسائل شتى ومنها من الكفالة والصحيح لا
 يدفع قول صاحب المخطوط هذا هو الاصح ولا
 الفتوى اهو معنى الاشارة انه اشبه المنصوص
 رواية والراجح دراية فيكون عليه الفتوى بزازية
 متى اختلف في المسئلة فالغبرة بما قاله الاكثر

بيري من قاعدة الاصل الحقيقة **كتاب**
سئل في فارة وقعت في سمن ما بيع وماتت
 فيه فاذا وضع في اناء مخزوق السفلى وصبت عليه
 الماء ثم اخذ عنه الماء فطفا فرفع ثلاث مرات
 فهل يطهر بكل من هذين الصنيعين **الجواب**
 نعم يطهر كما في طهارة الخيرية وهكذا روي عن ابي
 يوسف وعليه الفتوى كما في المجمع والبرازية وخرق
 المفتي وغيرها وبه جزم في الظهيرية وصرح به
 في البحر **سئل** فيما اذا وقعت فارة ميتة في رغوقة
 دبس جامدة بحيث لو شقت لا تتلام وبرميت
 وقور ما حولها فهل يكون الباقي طاهرا **الجواب**
 نعم يطهر ويؤكل الباقي والجامد هو الذي لا يضم بعضه
 الى بعض اذا قور ما حوله فالقي او استخرج به
 يؤكل ما سواه بيري افتى قاري الهداية بان
 غالب على ظن المتوطني انه يضره مسح راسه
 سقطا عنه المسح ولا يجب عليه شيء وانما يوجب
 ابرصال الماء في الفسل الى داخل ثقب الاذن
 المتقوية **سئل** قاري الهداية ايضا عن الفسقية
 الصغيرة يتوضا فيها الناس وينزل فيها ماء حار
 هل يجوز الوضوء منها **فاجاب** اذا لم يقع فيها
 غير الماء المذكور لا يضر قول هذا مبني على القول
 بانه لا فرق بين الملق والملاق وفيه معذرة عظم
 بين العلماء المتأخرين تحريمه في حاشيتي المسماة
 زه المختار على الدر المختار فراجعها ففهمها ما لا يخدع
 في غيرها والله الحمد **سئل** ايضا عن الدابة اذا ركب

كتاب الطهارة
 في كيفية تطهير
 زيت وقعت فيه
 فارة

مطلب
 فيما اذا وقعت فارة
 في رغوقة دبس
 جامدة

وعلى بدنهما من روثها وعرقها واصطب بدن الركب
او ثوبه من عرقها الملوثة **فاجاب** بانه ينبغي
ولا يطهر بدن الحيوان اذا اصابه بول او روث
الا بغسل **سئل** فيها اذا وقع صنفذع ماء في عصير
عنب ومات فيه فهل ينحسبه او لا **الجواب** حكم
سائر الماء يغتسل حكم الماء في الاصح كما في النهر والدر
وموت الصنفذع فيه لا ينحسبه كما في اللبن وغيره
فلا ينحس العصير وفي الهداية والصنفذع البري
والبحري سواء وقيل البري يفسد لوجوه الدم
وعدم المعدن وقيل لا قال الشارحون البحر مما يكون
بين اصابعه ستره في السراج عذم الفرق
بنتهما لكن محله اذا لم يكن للبري دم سائل فان
كان يفيد الصلابة تحسب عن شرح المنيته وتام القوا
فيه **سئل** في ديتي ما ينع من عكبر رجل ينعل
يسم زر بولا وابتل النعل منه وليس فيها
بخاسة ولا اثرها فهل تنحس الدبس به **الجواب**
حيث كان النعل طاهرا لا تنحس الدبس المزبور
سئل في خابية خل مطبوخ الرثا في الارض
ولغ فيها طيب فنزحوا ما فيها وغسلوها بالماء
الطاهر ثلاثا ونشغفونها في كل مرة بخزقة طاهرة
ملوها ماء طاهرا ثم صبوا عليه ماء في كل مرة
مرات يخرج الماء من جانبها الخارج في كل مرة وهي
من خزق قديم فهل تطهر **الجواب** نعم تطهر
اقول ثم ملوها بالخب مبالغة في التطهر والا فهو
غير لازم عندنا **سئل** في الكبد والطحال هل هما

طاهران قبل الغسل **الجواب** نعم حتى لو طلي وجه
الحق وصلبي به بجنون صلاته كما في الخائبة وصها
حلالا لقوله عليه الصلاة والسلام احلت لنا
ميتة من السمك والجواد ودمان الكبد والطحال
وصوب الكبد والطحال والمكروه تحريمها من الشاة سبع
الفرج والخبيثة والغدة والدم المسفوح والمرارة
والمثانة والذكر ونظيرها بوضوح بقول
اذا ما زكيت بشاة فكلها يسوي سبع ففيه من الويال
فغاء ثم خاء ثم غين **ودال** ثم ميمان وذا **ال** اقول
ولكن جمعتها في حروف كلمتين ونظمتها بقول
ان الذي من المذكاة رهي يحقه حروف في خدمه
سئل في المعتدي اذا كان الامام حزاؤه هل
ينوبه في التسلية ام في اليمين فقط وهل قال
به احد ام لا **الجواب** نعم ينوبه فيها وهو رواية
الحسن عن ابي حنيفة ورواه قال محمد وقال ابو
يوسف ينوبه في اليمين فقط على ما في الخائبة وفيها
زيادة لا يات بها وهي ابن محمد اقدم ههنا بنى
ادم على الحفظة في الذكر وفي كتاب الصلاة اخبرني
وهذه المسئلة اختل في فيها اهل القبلة قال
المعتزلة جملة الملائكة افضل من جملة بني ادم
وقال بعض اهل السنة جملة بني ادم افضل من
جملة الملائكة والمذهب المرتضى ان خواص بني
ادم وهم المرسلون افضل من جملة الملائكة
وعوام بني ادم وهم الاتقياء افضل من عوام بني
الملائكة وخواص الملائكة افضل من عوام بني

آدم وما ذكره محمد لا يدل على التفضل لان الواو للجمع
 المطلق دون الترتيب **مسند** هل السنة بعد
 فرض العشاء على مذهبنا ركعتان ام اربع وقبل
 الفرض هل هي عندنا مؤكدة ام مندوبة **الجواب**
 الركعتان بعد العشاء سنة مؤكدة والا اربع قبلها
 وبعدها مندوبة وشرحت قبل الفرض لغير النقصان
 وبغده لقطع طمع الشيطان اقول الضوابط
 العكس كما في الدرر **مسند** في اقتداء الحنفى بشافعى
 يرفع يديه في تكبيرات الانتقال هل يصح ام
 لا **الجواب** رايت في وجوه الشيخ عفيف الدين ابن
 شيخ الاسلام ابن حجر عبد الرحمن المرشد في مفتي
 مكة المكرمة رسالة للشيخ محمد بن احمد بن مسعود
 القونزي الحنفى في عدم بطلان صلاة بذلك وان
 لم يروى البطلان عن ابي حنيفة الا ما ذكره في النسفي
 فقط **مسند** عن هذه الآية الرميته فكتبت ما
 صورته بسم الله الرحمن الرحيم ان الله وملائكته
 يصلون على النبي يعتنون باظهار شرفه وتَعْظِيمِ
 شأنه يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه واعتصموا به
 ايضا فان اولي بذلك فقولي اللهم صل على محمد
 وتسلموا تسليما قولوا السلام عليكم ايها النبي
 فان قلت لما ذكر السلام بالمصدر ولم يؤكد
 الصلاة به قلت لما ذكر الصلاة بمؤكد اقتصرت
 ان والجملة الاسمية وصلاة الله وصلاة الملائكة
 والاختيار والنداء والامر بما يظن ان السلامة
 ليس كذلك فأكده بالمصدر والآية تدل على وجوب

الصلاة

الصلاة والسلام في الجملة قال ابن كمال باشا قال
 ابو السعود العمادي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه
 وتسلموا تسليما قائلين اللهم صل على محمد وسلم
 ونحو ذلك قيل المراد بالتسليم الانقياد لامره بالتسليم
 والآية دليل على وجوب الصلاة والسلام عليه
 مطلقا من غير تعرض لوجوب التكرار وعدمه
 قيل يجب ذلك كلما جرى ذكره لقوله عليه الصلاة
 والسلام رغم انفي رجل ذكرت عنده فلم يصل علي
 ومنهم من قال يجب في كل مجلس وان تكرر ذكره
 عليه الصلاة والسلام ومنهم من قال بالوجوب
 في العمر والذي يقتضيه الاحتياط ويستدعيه
 معرفة علوتها عليه الصلاة والسلام ان تصلي
 عليه كلما جرى ذكره الرفيع اعلم مخلصا وقال في النهاية
 شرح الهداية قال مسعود رضي الله عنه بعد
 ما علمه التشهد اذا قلت هذا او فعلت هذا
 فقد تمت صلاتك فقد علق التمام باحدهما
 فمن علق التمام بالصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم فقد خالف النص واما الحبيب عن الآية
 بانه امر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 وانه لا يجب ولكن ليس فيه ان الاتي في الصلاة
 او خارجها فيجوز على خارجها وعندنا الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة في العمر
 مرة واحدة هكذا قال الرخوي لان الامر بالفعل
 لا يقتضي التكرار وفي المحيط قال ابو الحسن الرخوي
 واجبة في العمر مرة ان شاء فعلها في الصلاة او

في غيرها وقال الطحاوي لا يدل كلما سمع ذكر النبي صلى
 الله عليه وسلم خارج الصلاة واجبة أم فإن قيل
 قد ذكرت الصلاة ولم تذكر واللام مع انه منصوص
 عليه في الآية الشريفة وقد اجمع المفسرون على وجوبه
 وعدم نسخه فنقال نحن انكرنا فرضيته وانه يجب
 في العمرة امثالا للامر وهو لا يوجب التكرار وانما
 لم يذكره لانه مذكور في التخييل وهي واجبة
 في الصلاة فلا حاجة الى ذكره او يقال ان المراد
 باللام التمسك بقضائه قال نعم فلا وربك
 لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا
 في انفسهم خراجا مما قضيت ويلوا انفسهم
 لذا في بعض حواشي الهداية وصدر الشريعة
 او يقال ان الالف ان اخذ صلى على النبي صلى الله
 عليه وسلم فقد سلم لانه جاوز الحائمي كما في المذهب
 ان تكون الصلاة بمعنى السلام عليه فوايد قد وقع
 حم قرأ وتعال جدك بغير يا لا تقصد وعن
 حار الله مثله لان العرب تكتفي بالفتحة عن الالف
 التفتايتهم بالكسرة عن الياء اي الياء الرسمية والمراد
 بها الالف ولو قرأ اعذ بالله لا تقصد اي صبا
 لاكتفايتهم بالصمة عن الواو فنية من باب حذف
 الحرف والزيادة عن عايتة رضي الله عنها كان
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر اضطجع
 على شقه الايمن وفيه اختلاف العلماء من الصلابة
 والتابعين ومن بعدهم على ستة اقوال الاول سنة
 واليه ذهب الشافعي والحق بايه الثاني مستحب روي

اي الياء الرسمية
 والمراد بها
 الالف
 ملة

عن

روي عن ابي موسى الاشعري ورافع بن خديج و
 ابن مالك وابي صرة ومن التابعين محمد بن كير
 وعروة وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعروة
 ابن الزبير وغيرهم الثالث واجب لانه منه وهو
 قول محمد بن حزم فلا تجزئ صلاة الصبح بدون
 الرابع بدعة وبه قال عبد الله بن مسعود وابن
 عمر وعلي اختلاف منه فروي ابن ابي شيبة قال غلب
 الله ما بال الرجل اذا صلى ركعتين يتملك كما
 تتملك الدابة والجماد اذا سلم فقد صلى وروي
 ابن ابي شيبة ايضا صحبت ابن عمر في السفر والحضر
 فما رايت الا اضطجع بعد الركعتين وفي رواية نهى
 ابن عمر وواخير انها بدعة ومن كره ذلك
 من التابعين الا سواد بن زيد وابراهيم النخعي
 وقال في ضجة الشيطان وسعيد بن المسيب
 وسعيد بن جبير ومن الائمة مالك ابن انس وخام
 القاضي غياض عنه وعن جمهور العلماء الخامس
 خلاف الاول وعن الحسن انه كان لا يعجبه
 الاضطجاع السادس انه ليس مقصود الذاتية
 وانما المقصود الفصل بين ركعتي الفجر والركعة اما
 باضطجاع او حديثا او غير ذلك وهو محل تخم
 ان شافعي عيني على البخاري مختصرا القول لم يتعرض
 للنقل عن احد من ائمتنا وقد رايت في مسند
 الامام محمد في باب صلاة الفجر في الجماعة اخبرنا
 مالك اخبرنا تافع عن عبد الله بن عمر ان راي رجلا
 ركع ركعتي الفجر اضطجع فقال ابن عمر وما شاة

Copying University

باب الجمعة

تعظم يوم الجمعة
هل مخصوص
بهذه الامة
اولا

فقال نافع قلت يفصل بين صلاة قال بن عمر اي
فصل افضل من السلام قال محمد ويقول بن عمر
ناخذ وهو قول ابي حنيفة **باب الجمعة**
مثل في تعظيم يوم الجمعة هل مخصوص بهذه الامة
اولا وقوله عليه الصلاة والسلام اليهود غدا والنصارى
بعد غد يدل على تخصيصه بهذه الامة اولاً وهل
ورد هذا الحديث في الكتب الصحيحة وما معناه وما
الذي اشتمل عليه من البديع **الجواب** هذا تممة
حديث رواه البخاري عن ابي هريرة انه سمع رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن الاخرون
السابقون يوم القيمة بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا
ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه
فهذا ان الله له والناس لنا فيه اليهود غدا
والنصارى بعد غد دل هذا الحديث الشريف على انه
فرض على الامة السابقة من اليهود والنصارى فان
قوله عليه الصلاة والسلام هذا يومهم الذي فرض
عليهم ظاهر في الذميين واما معناه فعوله الاخرون
اي زمانا في الدنيا السابقون اهل الكتاب وغيرهم
منزلة وكرامة يوم القيمة والحشر والحساب والقضاء
قبل الخلايق ودخول الجنة وبيد انهم قال ابو عبيد
تكون بمعنى غير وعلى ومن اجل قيلون المراد بغير
الاستئناي غير انهم ففيه تاليد المرح بما يشبه
الذم لا دماج معنى النسخ او على انهم فتكون تعليلة
لسبقنا يوم القيمة او من اجل انهم اوتوا الكتاب من
قبلنا فنكون اخيرين لهم ثم هدينا الى الجمعة وهو قيل

السبت

السبت والا حد فنكون سابقين والمراد من الكتاب
التوراة والابجيل او الجنس اي جنس الكتب المنزلة
ليصح عود الضمير اليه واوتينا من بعدهم الا ان يكون
من تلك الاستخدام فهذه انا الله له بان فضله لنا ولم
يكلنا الى الاجتهاد فيه وفرض عليهم ايضا تعظيمه
بعينه والاجتماع فيه فاختلفوا فيه هل يلزم
بعينه ام يسوغ لهم ابداله بغيره من الايام
فاجتهدوا في ذلك فاخطاوا وروي ابو حاتم
عن الرستدي ان الله فرض على اليهود الجمعة فقالوا
يا موسى ان الله لم يخلق يوم السبت شيئا فاجعله
لنا فجعله عليهم فاليهود يوم السبت والنصارى
بعد غد يوم الاحد فاختلفوا والسبت لزمهم انه
يوم فرغ الله منه من خلق الخلق فظنوا ذلك فضيلة
توجب عظم اليوم فقالوا نحن نعظمه ونسبحه
فيه من العمل ونستغفر فيه بالعبادة والشكر
والنصارى اختاروا الاحد لانه اول يوم بداء الله فيه
بخلق الخلق فاستحق التعظيم في الفوا النص ففضلوا
واما ما اشتمل عليه الحديث من انواع البديع ففيه
الاحتباك وهو ان يكون شيان لهما متعلقات
فيذكر احد الشئين ويحذف متعلقه ويحذف
الآخر ويذكر متعلقه لقوله تعالى وما لي لا اعبد الذي
فطرني واليه ترجعون وفيه ايضا اللق والنشر المرتب
في قوله بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا راجع الى
الاخرون وقوله ثم هذا يومهم الخ راجع الى السابقون
وفيه الادماج وهو انه اوتوا الكتاب من قبلنا فيكون

مطلب
ما اشتمل عليه حديث
اليهود غدا والنصارى
بعد غد من البديع
قيل اصله وما لي لا
اعبد الذي فطرني
واليه ارجع وما لي
لا تعبدون الذي فطرني
واليه ترجعون
معه

كتابهم منسوخا بكتابنا فيكون مدحاً وفيه تأكيد
 المدح بما يشبه الذم وفيه الاستخدام في رواية
 وأوتيناها من بعدهم الصريح يرجع إلى الكتاب بمعنى
 القرآن وفيه الطباق في الآخرون والسابقون وفيه
 الجمع والتفريق في قوله والناس لنا فيه تبع جمع
 وما بعد تفريق ففيه سبعة أنواع بدعية هذا
 ما تيسر لنا في هذا المقام وعلي بنينا محمد أفضل
 الصلاة وأتم السلام **مطلب** في صلاة الجمعة هل تؤدى
 في مصر في مواضع كثيرة **الجواب** نعم كما ذكره في التتوير
 وقال السرخسي هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة
 وبه نأخذ وقال الزهري لا يؤدى وهو الصحيح لأن في عدم جواز
 التعداد حرجاً وهو مدقوع وقال العيني في شرح الجمع
 وعليه الفتوى ومثله في إمامة فتح القدير فأنكره
 قال الشيخ خير الدين في حاشيته الحر من باب الأذان لم أر
 لا يمتنع أصلاً صريحاً في أذان الجوق هل هو مكروه
 أم لا والذي حتر أن الذي يبره يدي الخطيب فيه
 الشافعية قولان الاستحباب والكرهية وأما الأذان
 الأول فقد صرح في النهاية بأن المتواتر فيه اجتماع
 المؤذنين لتبلغ أصواتهم إلى أطراف المصر إلى أن
 لا يفتقدوا ليل على أنه غير مكروه لأن المتواتر
 لا يكون مكروهاً وكذلك الذي بين يدي الخطيب
 المتواتر كونه بمجاعة فهو مثله غير مكروه فيكون
 بدعة حسنة أذماراً المألون حسناً فهو عند
 الله حسن وقال السيوطي في الأذائل أول من
 أحدث أذان اثنين معا بنو أمية **هو تمة**

مطلب
 في تعداد الجمعة
 في مصر واحد

مطلب
 في أذان الجوق هل هو
 مكروه أم لا

مطلب
 فيما يستحب فعله يوم
 الجمعة وليالته
 وما يكره

فيما

فيما يستحب فعله يوم الجمعة وليالته وما يكره مع ذكر
 ما اطالع على الخلاق فيه فمن المستحب فيه الاستيقاظ
 والافتتاح للصلاة وإزالة الشعر وتقليم الأظفار
 لكن ذكر في التاترخاينة من الحيل يكره تقليم الأظفار
 وقص الشارب يوم الجمعة قبل الصلاة لما فيه من
 معني الحج وقبل الفراغ من الحج قضاء التفتت وحلق
 الشعر وقص الشارب وتقليم الأظفار غير مشروع
 وجاء في الأخيل من قديم الأظفار يوم الجمعة إعادته الله
 من السوء إلى الجمعة القابلة وثلاثة أيام ومرايت
 في بعض الروايات أن من يقلم أو يقص يوم الجمعة
 عملاً بالأخذ فكانه حج أو أعتزم حلق وقصر
 وفي الولوالجية إذا وقت يوم الجمعة لقلم الأظفار
 أن رأى أنه جاوز الحد قبل يوم الجمعة ومع هذا
 يؤخر إلى يوم الجمعة يكره لأن من كان ظفرو طويلاً
 كان رزقه ضيقاً وإن لم يجاوز الحد ووقته تبركاً
 بالأخبار فهو مستحب لأن عائشة رضي الله عنها
 روت من قديم الأظفار يوم الجمعة إعادته الله من
 البلاء إلى الجمعة الأخرى ومن يادة ثلاثة أيام ومنها
 الأدهان ومس الطيب ومس الثياب الفاخرة
 والتقرب من الخطيب وتشيير المسجد والتبرك إليه
 والمشى بسكينة وقمار وإن يقول عند الدخول
 اللهم اجعلني من أوجه ما توجه اليك وأقرب من
 تقرب اليك وأفضل من سالك ومرغب اليك وتأخير
 الغدا والقبول عن الصلاة وإن يقرأ في صلاة الجمعة
 الجمعة والمنافقون أحياناً تبركاً وقرأة الفاتحة والمعوذتين

Copyrighted material

والاخلاص بعد سبعا وسبعين فعلا حفظا من
مجلسه ذلك الي مثله وقرأة سورة هود واللهي
والدخان وعبادة المومنين وزيارة الاخوان في الله
تعالى وزيارة القبور وصلاة التسبيح وشهود النكاح
والعتق والايتام من الصلاة على النبي المختار
وفي ليالتها قرأة الزهراوين وسورة اللهي ويسي
والدخان ويصلي فيها صلاة حفظ القرآن وصلاة
سورة النبي عليه الصلاة والسلام ويقرأ في مغربها
الكافرون والاخلاص من نور الشريعة في بيان
ظهور الجمعة للامامة المقدسي **باب**
الجنائز **سئل** في امرأة ملئت عن زوجها وورثته غيره
امر الزوج بشئ زائد عن الفين والتجهيز الشرعي
علي ان يحسب الزائد عليهم فهل يجب ما ذكر
عليهم بعد نبوته شرعا **الجواب** نعم **سئل** في امرأة
ماتت عن زوجها وامها وولدين صغيرين منه
فدفنت الام معها امتعة من التركة تعد يا وتلفت
الامتعة بذلك فهل تضمن الام ذلك **الجواب**
نعم تضمن الام حصته الزوج وولديه حيث تهاضت
الامتعة والا ينشئ عليها بطلبه لحقه كما هو
صريح كلامهم كما في البحر وغيره **سئل** في المرأة اذا ماتت
عن زوجها وورثته غيره وخلفت تركته فهل مؤنة
تجهيزها وتكفينها على الزوج **الجواب** المفتي به وجوب
كفنها على الزوج وان تركت ما لا يكفي التثوير والنجاسة
وتجحر في البحر بانه الظاهر لانه كلسوتها **سئل** في رجل
دفن ميتة في قبره ارض موقوفة على دفن موتي المسلمين

قوله الزهراوين اي
الواقعة وتبارك

باب الجنائز

مطلب
في مسائيل تتعلق
بالجنائز

فاثبت

فاثبت رجل آخر ان القبر المرقوم له ويريد اخراج الميت
منه فما الحكم الشرعي **الجواب** اذا كانت الارض موقوفة
بعض ما انفق عليه ولا يحول الميت من مكانه كما
في التاتر خانية كذا الفتى المصنف اري والمسئلة في الخبر
من الجنائز **سئل** فيها اذا قرع القاضي زيد المعاري
في خفر قبور الموتى وتغيرها واقتلها حلالا محتاج
لذلك له صليته واتقانه وتريد بعض الحفارين منعه
من ذلك بلا وجه شرعي فهل يمنع المعارض **الجواب**
نعم يمنع **باب** **الزكاة والعشر** **سئل** في رجل
وجبت عليه زكاة ماله الذي معه بدمشق فهل
المعتبر في ذلك فقراء مكان المال او لا **الجواب** نعم
المعتبر في الزكاة مكان المال في الروايات كلها كما في البحر
والنهر وعالله بن ملال في شرح الجمع بانه محل الزكاة
ولهذا تسقط بهلاكه رجل له مال في يد شرابه
في غير المصر الذي هو فيه فانه يصرف الزكاة الى
فقراء المصر الذي فيه المال دون المصر الذي هو
فيه خلاصه من الفصل الثامن وفيها لود فعها
الى فقراء بلد آخر قبل تمام الحول يجوز بانه كراهية
سئل في رجل خرج من بلده يريد الحج واصطحب
معه من المال فصبا كثيرا لم يخرج زكاته وحين عم انه
لا تلزمه زكاته اذا حال عليها الحول للموتى يريد
الحج فهل تلزمه زكاته **الجواب** نعم يلزمه زكاة الفاضل
معه حيث حال عليه الحول ولم يخرج زكاته ولا غيره
بمنع المذكور لان ما يسره له مطالب من جهة
العبادة لا يمنع وجوب الزكاة كدين النذر والكفارة

Copy right University

ووجوب الحج وصدقة الفطر وصحدي متعة والحجبة
ولقطة بعد التعريف كذا في شرح الملتقى للباقي وكذا
في البحر والنهر وغيرهما وافراز المال المذكور لاجل
الحج لا يخرج عن ملكه **سئل** فيما اذا كان لرجلين اشجار
مشتركة قائمة في ارض عشرية فقطعها وانفقها فيهما
فقام المتكلم على العشر وطلب عشرها منهما فهل لا عشر
فيها **الجواب** لا نعم لا عشر في الاشجار لانها بمنزلة
جزء الارض ولهذا تتبعها في البيع كما في الزيلعي والبحر
وغيرهما من باب العشر ومثله افتي الشيخ اسماعيل
في فتاواه في باب البغاة **اقول** لا عشر في الاشجار يعني
الثمرة التي لم تعد للقطع بخلاف ما اعد للقطع في كل
سنة ففيها العشر كما ياتي عن الثانية وبخلاف
نفس الثمر فان فيه العشر ايضا كما ياتي **سئل** ومن عثر
جارية في اوقاف اهلية وعليها عشر فوضه السلطان
اعز نصره لزيد التيماري ويريد اخذ العشر من زراع
المزرعة ومنع نظام الرقيق من ضبط محصول الاوقاف
بدون وجه شرعي فهل يكون ضبط محصول الاوقاف
بدون وجه شرعي فهل يكون ضبط محصول الاوقاف
لنظامها والعشر على جهة الاوقاف ياخذ التيماري
من النظام **الجواب** نعم ضبط محصول الاوقاف لنظامها
والعشر على جهة الاوقاف ياخذ التيماري من النظام
سئل في قرية جارية بتمامها في وقف مدرسة
يزرعها زراعتها من اربعة ويصدفون ما شرط لجهة
الوقف عليهم وهو الربع وعليها عشر لزيد فهل يتولى
المدرسة اخذ ربع الخارج المشروط لجهة الوقف عليه

دفع

دفع العشر من ذلك وليس لزيد طلب عشر ذلك
من الزراع **الجواب** نعم كما افتي به المحرم العلامة
العم قال في الاسعاف اذا دفعها اي متولي الارض
الموقوفة من اربعة فالخراج والعشر من حصة اهل
الوقف لانها اجارة معني وفي منظومة النسخ والارض
تستاجر وهي عشر يعشرها الاجر لا المستاجر
لذلك من يدفعها من اربعة يدفع ذو الارض بلا مرافعة
لكن في الدر من آخر باب العشر والعشر على المخرج والخراج
موقوف وقال على المستاجر مستوفى في الحاوي
ويقولها نأخذاه لكن في فتاوى الشيخ كما عمل
من اول باب العشر والعشر على جهة الوقف ففي الاشياء
وتفسيد الاجارة باثتراط خراجها او عشرها
على المستاجر وفي الخبرية شرح في البحر نقلا عن
البدائع وغيره ان العشر يجب على المؤجر عند اي م
حنيفة وعندهما على المستاجر والقول ما قال ان
فليس على المستاجر ولا على المستحق لرب شيى قلت
عبارة الحاوي المقدسي لا تعارض عبارة غيره فان
قاضي خان من اهل الترجيح ومن عاداته انه يقدم
الاظهر والا شهر وقد قدم قول الامام فكان هو
المعتمد وافتي بذلك غير واحد من جملة
مكر يا افندي شيخ الاسلام وعطاء الله افندي
شيخ الاسلام وقد اقتصر عليه في الاسعاف
والخصاف اقول فيما حاط به المؤلف مبني على قول
الامام المفتي به وتوضيح الجواب انه اذا كان الخراج
من القرية مثلا مائة فغير من الحنطة ياخذ المتولي

اجرة الارض وهي هذا الربع خمسة وعشرون قفيزا
ثم يدفع المتولي من هذا الربع الى التيماري عشير
الخارج من القرية عشرة اقفة لا عشرة ما ياخذ المتولي
فقط كما قد يتوقع وليس لصاحب العشر مطالبة
الفلاحين بشيء لانهم مستاجرون خلافا للصالحين
فتنبه هذا وقد كتبت في رد المحتار ما نصه قلت
لكن في زماننا عامة الاوقاف من القرى والمزارع
لرعا المستاجرين يتحمل غراماتها ومؤونتها مستاجرها
بدون اجر المثل بحيث لا تنفي الاجرة ولا الضعافها
بالعشر او خراج المقاسمة فلا ينبغي العدول عن
الافتاء بقول لها في ذلك لانهم في زماننا يقدر
اجر المثل بناء على ان الاجرة متساوية لجهة الوقف
ولا ينبغي عليه من آية عشر وغيره اما لو اعثر برفع
العشر من جهة الوقف وان المستاجر ليس عليه سوى
الاجرة فان اجرة المثل تزيد اضعافا كثيرة كالانحفي
فان امكن اخذ الاجرة كاملة يغني بقول الامام
والا فيقول لها بما يلزم عليه من القيمة الواضحة الذي لا
يقول به احد والله اعلم **سئل** فيما اذا كان عشر قرية
موقوفه مقطوعا على اهل الوقف بموجب دفتر السلطان
فالتخذ رجل من اهل القرية بعض الارض التي بيده
منها شجرة للقطع فهل يجب في ذلك العشر **الجواب**
نعم كتبه عماد الدين عني عنه الحمد لله تعالى **الجواب** كما به
عم الوالد اجاب ولو جعل ارضه شجرة او مقصية
يقطعها وينبعثها في كل سنة كان فيه العشر وكذا
لو جعل فيها القنن للدواب خائفيه من فصل العشر

سئل

سئل في رجل له في دار شجرة مثمرة او نخلة هل فيها
عشر **الجواب** لا عشر فيها لانه تتبع للدار ولا عشر
في الدار سراج من زكاة الزرع **سئل** في ارض قرية
جارية في وقف عليها قسم من الربع لجهة الوقف
وفيهما عشر لتيماري ولها زراع يزرعونها ويدفعون
ما على من زرعهم من القسم المزبور وياخذ التيماري
عشرة في كل سنة والآن زرعوا اراضيها وزرع
فيها جماعة غيرهم من قرية اخرى باذن متولي الوقف
والتيماري ثم حصدهم الزرع ويريدون نقله الى
التي قريتهم بدون اذن متولي الوقف والتيماري
فهل ليس لهم ذلك **الجواب** ليس لهم التصرف فيه
حتى يدفعوا حصة الوقف والتيماري لانه مشترك
ولا يجوز التصرف في المشترك الا باذن الشريك لما
في محيط السرخسي ويجب العشر في جميع الخارج
ولا يحتسب لصاحبها ما انفق من سقي او عمارة
او اجارة حافظ لانه اوجب باسم العشر وانه يقتضي
الشركة في جميعه ولا ينبغي له ان يأكل جميع الخارج
قبل اداء العشر لانه مشترك فيه فكل من اكل حتى العشر
فلا يحل وان افرز العشر يحل له اكل الباقي كما في المشترك
اذا افرز نصيب صاحبه يحل اكله وان كان بغير اذن
ولا ينبغي له ان يأكل جميع الخارج قبل اداء الخارج قبل
هذا في خراج المقاسمة لانه يجب في الخارج فكان
الخارج مشتركوا وما خراج الوظيفة يجب في الذمة
فحل له وقيل لا يحل له اكل الطعام قبل نقد الثمن
لغير البائع وقال ابو حنيفة ما اكل من الثمرة او اطمع

غيره ضمن عشرة وعن ابي يوسف انه لا يضمن بقدر
ما يكفيه وعياله لكنه يعتد في تكميل الاوسق وماتلق
او ذهب منه بغير صنعة سقط عنه بقدره الا اذا
اخذ من متلف ضمان المتلف لانه بذل مال مشترك
او **سئل** في ارض عشرة تسمى بماء العشر بدلية
ليس لها شرب غير ذلك فهل تجب نصف العشر ام لا
الجواب نعم قال في الملتقى وجب فيما بقي بغرب او
بدلية او سبانية نصف العشر قبل رفع مؤن الزرع
ومثله في التنوير وغيره والغرب الدلو اللبر والدلية
جذع طويل في ترسه ولو ويركب الرجل الطرف الاخر
في تقع الدلو بالماء وقيل هي دواب والسبانية الناقة
التي يسقي عليها **سئل** فيما اذا كان لزبد عزاس
حور على حافة افة انهر في ارضه وقع عشرة قطع
زيد الحق ويطالبه صاحب العشر بعشره فهل ليس
له ذلك **الجواب** لا عشر في ذلك قال الحدادي الاشجار
التي على المسبحة لا شيء فيها هو المسئلة في البرزخ
سئل في قمية بعضها وقع وبعضها ميري وبعضها
تيماري ومن كور في الدفترا السلطان انها في الاصل
قسم وجعل بدل القسم شيء معلوم من الخطة
والدراهم ويريد الا ان ناظر الوقف والمكمل على الميري
والتيماري اخذ القسم المعين في الدفترا المرقوم فهل
لهم ذلك اذا كان في القسم حقل ومصلحة لجهة الوقف
والميري ام لا **الجواب** لناظر الخطة ما دامت الغلة قائمة
والا فله اجر المثل بالغ ما بلغ كتبه الفقير على العادي
المفتي بدمشق الشام الحمد لله الجواب كآبة الوالد المرحوم

اجاب

اجاب **سئل** فيما اذا كان لزبد اشجار مثمرة قائمة في ارض
قرية عشرة جاريتي في يمار رجل يريد طالب العشر من ثمار
الاشجار فهل له ذلك **الجواب** نعم قال في العناية وفي الثمار
اذا كانت في ارض العشرية العشر وليس في ثمار الاشجار
النابتة في ارض الخراج شيء اهو في محط الترخيص كل شيء
يتبع الارض في البيع بغير شرط فلا عشر فيه لانه بمنزلة اجزاء
الارض وكل شيء لا يتبع الارض الا بشرط فغيبه العشر
كالحبوب والتمر والبرور التي لا تصلح الا للزراعة
كبرر البطيخ والقنا وخوها فلا عشر فيها لانها غير
مقصودة في نفسها وانما المقصود ثمارها اهو واعلم
ان وجوبه عند الامام اذا ظهرت الثمرة وامس
عليها الفساد لا وقت الادراك كما قال الثاني ولا
حصوله في الخطة كما قال الثالث واثرا للخلاف يظهر
في وجوب الضمان بالاتلاف شهر من العشر ومثله
في البحر والبحر **سئل** في ارضه وقع اجزها الناظر من
زيد مدة طوباة معلومة باجرة معلومة لذي حالم
شرعي يراها ويريد الناظر ان يقسم على زرع
الارض المزورة قبل انتهاء مدة اجارته فهل ليس
له ذلك **الجواب** حيث اجرها باجر المثل ولم تنته
مدة الاجارة ليس له ذلك **سئل** في يماري قرية له
عشامة معلومة على وجه المقطوع على القرية بموجب
الدفترا الخاقاني والبراة السلطانية التي بيده فقام
بكل زراع القرية بدفع شيء زائد عن المقطوع الذي
عينه السلطان عن نفسه فهل يمنع من ذلك **الجواب**
نعم يمنع **سئل** في المزارع اذا باع الغلة المعشورة بثمن

معلوم وتصرف بها المثلثي بدون اذن اليتيماري ويريد
اليتيماري اخذ حصته العشر من ثمنها فهل له ذلك
الجواب نعم واذا باع الطعام المعشور فلليتيماري ان
ياخذ عشره من المثلثي وان تفرق الان الحب ثبت
مثلثا تسعة اعشاره للمالك وعشره للفقراء ولهذا
صار المالك ممنوعا من الانتفاع به فلم ينفذ بيعه
في مقدار العشر بخلاف بيع مال الزكاة لانه يملك ينقل
الحق من النصاب الى مال آخر وان شاء اخذ من البايع
لا تلافه محل حق الفقراء وذكر في المنتقى وان قبضه المشتري
وغيبه اخذ العشر من الثمن ولو باعه بالثمن قيمته فلم
يقبضه المثلثي فللمصدق ان ياخذ عشر الطعام وان
شاء اخذ عشر الثمن ويكون بهذا اجازه للبايع محبط
الخرسي في بيع الطعام المعشور ولو باع العنب او الزبيب
او العصير يؤخذ عشر ثمنه اما لو باع بعد ما جعله
ناظفا يؤخذ عشر قيمة العنب من زكاة خزانة
الاكل **سئل** في قرية جارية في نيتهم ثلاثه عليها مقطوع
معلوم يدفعه زراعتها لهم في كل سنة ولم يسبق
لثلاثه ولا لمن قبلهم اخذ القسم قام الآن احد الثلاثه
مطلب من الزراع القسم فهل يمنع **الجواب** حيث كانت
القرية مقطوعة يمنع من طالب القسم من الزراع كتبه
فقير ربه ارجو ان يوفق المفتي بقضاء الشمام الحمد لله
لذلك **الجواب** كتبه الفقير محمد العادي المفتي بدمشق
الشمام كذلك كتبه الفقير احمد العامري العربي المفتي الشافعي
بدمشق الشام جوابي كذلك كتبه الفقير ابي المواقب
الحنبلي الحمد لله كذلك **الجواب** كتبه الفقير حامد العادي

المفتي

المفتي بدمشق الشمام **سئل** في قرية متكررة بين وقفين
وعشرها اليتيماري عليها مال مقطوع يدفعه زراعتها
في كل سنة للمتكررين والآن قام المتكرر عليها يطلب اخذ
العشر من زراعتها لكن يتعلل بان في الدفتر عليها
قسم فهل ليس له اخذ القسم اجاب ليس له اخذ
القسم الا ان يراضى مع الزراع عليه وكتبه في الدفتر
السلطان لا يكون حجة في اخذ القسم منه حيث لم
يتعارف فافهم والله اعلم فتاوى اسمعيليه وفي اوائل
كتاب الوقف من الخيرية لا يعمل بخرج الدفتر السلطاني
في ثبوت الوقف **سئل** في العشر اذا دخل هل يستقط
أم لا **الجواب** لا يستقط العشر بالتدخل لانه مؤنة
الارض كما في المنع وغيره من فصل الخراج **سئل** في رجل
له اشجار مثمرة في ارضه عشرية فقطعها ويريد العشري
اخذ عشرها فهل له ذلك **الجواب** لا عشر في نفسه
الا شجرة المثمرة كما في الزيلعي والبحر وغيرهما اقول وانما
العشر في نفس الثمر وفي الاشجار المعدة للقطع كما
من **سئل** في اوراق التوت هل يجب فيها العشر ام
لا **الجواب** قال في صوم المسائل تقطع عن الزاوي
ما صورته قالت يمكن ان يلحق به اغصان التوت
عندنا واوراقها لانه يقصد بها الاستفلا
بخوارزم وخراسان وقد نص عليه في درر الفقه
فقال يجب العشر في اوراق التوت واغصان الخلاق
التي تقطع في اوان تقويم الروم وغير ذلك **سئل**
في شجرة حور بالمهالة نابتة في ارض عشرية يماري
قد بلغت اوان قطعها فهل لليتيماري اخذ عشر منها

الجواب نعم له ذلك **سئل** في رجل فقير شريف من الامم هل يجوز له اخذ الزكاة **الجواب** قد كثر الكلام بين العلماء في الاعلام في حكم الشرف من الامم هل في جميع الحالات والغوا في ذلك رسائل واكثر وفيها المسائل منهم عالم فلسطين الشيخ خير الدين الرملي ورسالة من اشرفها واسماها وقد سماها الفوتى والغنى في الشرق من الامم وجزم بعدم حصوله على احكام القرنيين لتصریح الفقهاء ان الولد يتبع آباءه بيقين مستدلين بقوله حاله وعلى المولود له رزقهن فالزوجة تلد الولد للزوج ولا ينسب اليها وانما ينسب اليه وموثقه عليه وحكمة النسبة ان تخلق العظم والعصب والعروق من ما بينه والحسن والجمال والسمي والهنال مما يزول ولا يبقى كما لا اصول من ما بينها وعلى كل حال له نسبة الى المصطفى وله شرف مأكلا خفا حيث هو من ذرية الشرفا وكفاه ذلك شرفا والمحصل له الاحكام المتعلقة بالقرنيين بالاشتراك جازله اخذ الزكاة لاسيما وقد ذكر في شرح الآثار انه يجوز في زماننا عطاء الزكاة لبني هاشم الا ختم لعدم وصول خمس الخس اليهم بسبب افعال امر الفناء ثم الواجب عليهم فاذا لم يحصل المعوض عاد والى العوض وبه اخذ من الآثار حاوي الامام الحليل الطحاوي وهذا في الهاشي المجمع عليه فما ظنك بالمشائخ اليه وحصل بما ذكرنا الى الجواب والله تعالى اعلم **سئل** في اراضي قرية جارية زعامة بين زيد وعمر ومناصفة وعلى الارض عشرين جنة بركة سلطانة فزرع زيد حصة من اراضي القرية ويريد

عمر

عمر وشريكه مطالبة بحصة من عشرين الخارج فهل له ذلك **الجواب** نعم له ذلك **سئل** في قرية وفق عليها عشرين تماري وقسم متعارف يؤخذ من زراعتها ويريد متولي الوقف اخذ القسم منهم ودفع حصة التماري منه والباقي يصرفه في مصارف الوقف بوجهه الشرعي فهل له **الجواب** نعم وتقدم نقلة عن الاسماء وغيره **سئل** في ارض تيمارية عليها قسم متعارف يؤخذ من زراعتها بموجب الدفاتر القديمة السلطانية والآن امتنع رجل من الزراع من دفع قسم غلته للتيماري ويكلفه ان ياخذ بدل القسم دراهم بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم ليس له ذلك **سئل** في زعيم مات في آخر السنة بعد ادراك الغلة ووجهت الزعامة لرجل آخر اخذ بقية الغلة فهل ليس له ذلك وتكون للوارث **الجواب** نعم **سئل** في ايتام صغار لهم وصي وزعامة اراضيه يؤخذ قسمها من الزروع الشتوية بعد حصادها ثم ما تقوا وفي بعض الاراضي زروع صيفية لم تستحق صد ووجهت الزعامة لزيد ثم استخضت الزروع المزبورة وتناول الوصي قسمها ويريد زيد مطالبة الوصي بذلك فهل له ذلك **الجواب** نعم لزيد ذلك **كتاب الصوم** **سئل** في اسقاط الصلاة والصوم هل يجوز دفعه بعد الدفن والوصية به صحيحة **الجواب** نعم والوصية صحيحة والمسئلة في القهستان من آخر الصوم ومثله في شرح الماتني للعلاء في من الصوم **كتاب الحج** **سئل** في رجل اوصي بان يحج عنه ولم يعينه مال ولا مكانا ومات عن ورثته وترك ثلثها لا يغني بالحج عنه من

بالده والورثة لا يجزون الزيادة على الثلث فهل يحج عنه من
 حيث يبلغ **الحول** يحج عنه من حيث يبلغ ثلث تركته
 استحسانا لان قصده اسقاط الفرض عنه فاذا لم
 يكن على الكمال فيقدر الامكان كما في التنوير والبحر المختار
 ووصايا الهداية والملتقى وغيرها **سئل** في الحاج اذا اخرج
 في الطريق هل ينقص اجره **الجواب** لا ينقص اجره كما
 في البحر من باب الفنائيم **سئل** في رجل اوصى بان يحج عنه
 بمبلغ سباه من ماله ومات عن وارث لم يحج الوصية
 ولا لغيره ان المبلغ المزبور هو جميع ماله فهل يحج عنه
 من ثلث المال من حيث يبلغ **الجواب** نعم لان لا عرق
 للمحج في المحل لان الوصي به لا يختلف فصلة كانه اوصى
 بان يحج عنه بثلث ماله كما في اطيح للسر حسي **سئل**
 في رجل مات في طريق الحج عن ورثة وترك ثلثها في
 بالبحر عنه من بلده واوصى بان يحج عنه فلان الرجل
 المتعين فابي الرجل ان يحج عنه فهل للوصي ان يدفع لغيره
الجواب نعم له ذلك وان اوصى ان يحج عنه فلان فاني
 فلان اولم ياب ودفع الوصي الى غيره جان والتعنين
 لا يعتبر لان المقصود سقوط الفرض ولان المصلحة
 تختلف باختلاف الامن مان والاشخاص فربما راي المصلحة
 في الدفع الى غيره لزيادة تحصيل منفعة الميت لكن ان
 قال المحج عني فلان لا غيره لم يحج عنه وكذا اذا قال
 اجمع عني فلانا ولا يحج عني الا هو فمات ذلك الرجل
 يرجع الى ورثته ولا يجوز ان يدفع الى غيره بعده
 ملخصا من التنوير وشرحه للعلاني ومناسك الكرماني
 وجواهر الفتاوى وغيرها **سئل** في رجل اوصى بان

مطالب
 في حج الصرورة

يحج

يحج عنه بمبلغ سباه من ثلث ماله فدفعه الوصي لرجل
 لم يحج عن نفسه فهل يحج عنه عن الميت **الجواب** يحج عنه
 لم يكن حج عن نفسه ان يحج عن غيره لكنه خلاف الافضل
 وفي حج الصرورة من الصر وهو الشد قال في المصباح
 اصر على نفقته لانه لم يخرجها في الحج وهل يجب عليه
 ان يملك بمكة حتى يحج عن نفسه لم ارجو الا في فتاوى
 ابي السعود المفسر وصورة مسألة كعبه شريفه
 وازميين زيد فقير عمر كحج شريفه يجوز تعيين ايت
 وكي لقيه الوب عمرو بنيتته حج شرعا جائز الوبر في الجواب
 الرجائين من اها برد فوه حج ايده نه ايتدر ملك
 كدر زيدا وندن وارب حج ايتهم لازم الوبر اندر
 مجاور او ليحق عمر كحجني اتمام اتمس الوبر اوقلت
 وفي هذا الكلام محت ان لم يوجد نقل صحيح لانه حج بقدر
 القبر لا بقدره نفسه وماله واذا تم الحج تمضي اشهر
 الحج فانها شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة فليحج
 يحج عليه الملك حتى تاتي اشهر فاذا كان فقيرا وله
 عائلة في بلاده فوجوب الملك عليه الى الستة الاثنية
 بلا نفقة مع ترك عياله محتاج الى نقل صحيح في ذلك
 فتأمل ثم بعد ذلك رايته بخط الفضلا ناقلا عن مجمع
 الانهر على ملتقى الابح ما صورته ويجوز الاحتجاج
 الصرورة ولكن يجب عليه عند رؤيته اللعبة ان لنفسه
 وعليه ان يتوقف العام قابل ومنه لنفسه او يحج بعد
 عوج اهله بماله وان فقيرا فليحج فظا والناس عنها
 غافلون وصرح علي القاري في شرح منسكه الكبير

Copying University

اقول عبارة نهر الحياة ذكر
 فيها البديع ان احاج الصورة
 مكره لانه بالبحر عن غيره
 صمد تارك اسقاط القرص
 عن نفسه قال في البحر وهو
 يدل على ان الكراهة تنزيهية
 والا قال يجب احاج غيره
 واختار في فتح القدير انها
 تحريمية للنهي الواردة ثم قال
 والحق انها تنزيهية على
 الامر تحريمية على المامور
 الذي اجتمع فيه شروط
 البحر ولم يحج عن نفسه لانه
 اتم بالتأخير كلام البحر
 اقول فظاهره يغيد ان
 الصورة الفقيرة يجب عليه
 البحر بدخول ملكه وظاهر كلام
 البديع باطلاقة الكراهة
 لذلك يغيد انه يصير بخلاف
 ملكه قادر على الحقن نفسه
 وان كان وقتة مشغول بالبحر
 عن الامر لان ظاهر الرواية
 انه يقع عن الامر وهي واقعة
 الفتوى فالتامد من نهر
 الحياة لابن حمزة
 النقيب

بانه بوصوله لملكه وجب عليه الحج وفي نهر الحياة لابن
 حمزة هذه المسئلة من كلام حسن فلتراجع **اقول**
 وقد الف سيدي عبد الغني النابلسي رسالة في ذلك
 جرح فيها الى عدم الوجوب ونقل بعض العلماء ان السيد
 احمد باشا الف رسالة في الوجوب والله اعلم وفي فتاوى
 ابي السعوح في رجل انقطع عن صلة والديه منذ
 اثني عشر سنة ثم قدر على الحج فاي هذين الفرعين من
 الحج وصلة الوالدين اهم واقدم وتباحثه ياتم فارتدنا
 الى ما هو الاولي والاحتم والاحسن والاحكم الجواب ان
 كانت نفقته وافيها بملكنا الحاصلتين فلا بد من احرازها
 خلا انه ان خاف فوت الصلة بموت احد الوالدين او
 كليهما يقدم الصلة ولا يقدم الحج والله المعبين **سئل** في المامور
 بالحج الفرض اذا قيل له وقت الدفع اصنع ما شئت ثم دفع
 المال الى غيره يحج عن الامر فهل له ذلك **الجواب** نعم لانه
 صار وكلاء مطلقا والمسئلة في شرح التنوير والدرر
 وغيرها **سئل** في امرأة وجب عليها الحج وتها محرم
 فهل لزوجها منعها من الحج **الجواب** ليس له منعها عن
 حجة الاسلام اذا وجدت محرم ما لان حقه لا يظهر
 في الفرائض كما في البحر **سئل** في مريضة او صبية بدرام
 من مالها الرجل من ورثتها في بها عنها حجة الاسلام
 واوصت بدرام اخر لميراث معاومة والكل يخرج من
 من الثالث وماتت عن المذكور وعين ورثته غير له
 يحج والوصية بالحج فايها **الجواب** يحج وصيتها فيما
 عند الحج مالم تجز الورثة وهم كبدا كافي الثانية والبحر

عن

عن الفتح اوصى بان يحج عنه بعض ورثته فاجازت ورثته
 وهم كبدا جاز وان كانوا صفارا او غيبا او كانوا صفارا
 وكبارا لم يجز لان هذا يشبه الوصية للوارث بالفقهاء
 فلا يجوز الا باجازة الورثة مناسك الكرماني ولو
 اوصى الميت ان يحج عنه ولم يرد كان للوارث ان يحج عنه
 فان كان الوصي وارث الميت او دفع المال الى وارث
 الميت يحج عن الميت فان اجازت الورثة وهم كبدا
 جاز وان لم يجزوا فلا لان هذه بمنزلة التبرع بالمال
 خاتية **سئل** فيما اذا مر من المامور بالحج وعجز عن الذهاب
 للحج وقد قيل له حين دفع المال اليه اصنع ما شئت ويبد
 ان يدفع المال الى غيره يحج عن الامر فهل له ذلك **الجواب**
 نعم ففي التنوير وشرح العلاء واذا مر من المامور بالحج
 في الظاهر يقبل له دفع المال الى غيره يحج ذلك الغير عن
 الا اذا اخذ له بذلك بان قيل له وقت الدفع اصنع
 ما شئت فيجوز له ذلك من اولا لانه صار وكلاء
 مطلقا **سئل** في المامور بالحج اذا لم يلفه مال الميت
 وكان اكثر نفقته من مال الميت كالكر او عامة النفقة
 فهل يكون ذلك جائزا **الجواب** نعم والمسئلة في الثانية
 وغيرها **سئل** فيما اذا اوصى بمبلغ من ماله يحج به
 عنه اخوه حجة الاسلام ومات عن اخيه الميراث
 ثم اوصى اخوه بان يحج عمره عن اخيه زيد بذلك
 المبلغ ومات الاخ عن ابن عم ولم يحج عمره عن زيد
 ويريد ابن عمه استرح اذ المبلغ من عمره فهل له ذلك
الجواب لو وصى الميت او وارثه ان يسترح المال من المامور
 مالم يحرم **سئل** في امرأة كانت تستطيع الحج ثم عمت هل

Copy

يستقط الفرض عنها باحجاج الغير عنها **الجواب** اذا طرأ
 العمل على الاستطاعة يجب عليها الاحجاج في الحال او
 الاوصاف في المال من مناسبات من ادعاء القاري **سئل**
 في الحاج عن الغير هل الا فضل في حقه ان يعود الى بلد
 امره **الجواب** نعم على الاظهر فيكون ادائه على طبق ادائه
 الميت لو فرض ان ادائه فان الغالب منه انه كان يعود
 الى بلده والميتة في المناسبات للقاري **سئل** اذا تبرع
 الابن بالاحجاج عن ابيه من غير وصية فهل يستقط
 عن الاب الفرض **الجواب** نعم بخبره كما صرح بذلك
 مفصلا في النهر وكذا في مناسبات القاري وغيره **سئل**
 في المذخور الذي لا يرجي بزوج او وصي بان يحج عنه
 غيره وحج عنه فهل يستقط الفرض عنه استمر ذلك
 العذر ام لا **الجواب** اذا كان لا يرجي بزوج يستقط الفرض
 عنه استمر ذلك العذر ام لا وان كان يرجي بزوج
 يتطاع بحججه الى موته كما في البحر وغيره خلا لما في فتح
 القدير من ان تراطاد وام العجز الى الموت بلا تفصيل
سئل اذا اراد الوصي ان يحج بنفسه عن الميت هل يجوز
 له ذلك **الجواب** نعم ان اوصي الميت ان يحج عنه ولم يزد
 اما لو قال للوصي ادفع المال لمن تحج عني ليس له ان يحج
 بنفسه كما صرح به في الخاتمة **سئل** في امرأة تريد ان
 مع زوجها فهل تلزمه نفقة الحاضر خاصة **الجواب** نعم
سئل في رجل اوصي اولاده ان يحجوا عنه نافلة يبلغ
 سبعا ومائة فاذا نزلوا احدى ان يحج عنه رجل بذلك البالغ
 ففعل فهل يكون مؤثرا في وصيته وله ثواب النفقة
الجواب نعم وفي حج النفل يقع عن المأمور اتفاقا لان الحديث

ورج في الفرض دون النفل والآمر الثواب اي ثواب النفقة
 شرح المناسبات للقاري فعلى هذا يلبي عن نفسه ونوى
 عن نفسه ايضا كما لا يخفى **سئل** في المرأة اذا حاضت
 قبل الوقوف بعرفة بيومين وعادتها في الحيض سبعة
 ايام ثم وقفت بعرفة وظهرت بعد ايام الحيض فهل يصح
 طولها وقوفها ولا شيء عليها بالتأخير **الجواب**
 حيضها لا يمنع شيئا من نسائها الا الطواف ولا شيء عليها
 بتأخيرها اذا لم تظهر الا بعد ايام الحيض فلو ظهرت فيها
 بقدر الشوطاف لزمها الدم بتأخيرها والا لا والميئلة
 في التنوير وشرحه وشرح البرجندي **سئل** هل يجوز
 اخراج اجمل الحرم وترا به الى الحدام لا **الجواب** لا بأس
 بذلك قال في المحيط ولا بأس باخراج تراب الحرم واخراجه
 الى الحد لانه يجوز استعماله في الحرم ففي الحد اولى او
 كازروني عن فتاوى العلامة محمد بن حسين بن علي
 الطوري **كتاب النكاح** **سئل** هو
 يجوز الجمع نكاحا بين بنت الحال وبنت العمة **الجواب**
 نعم لانهم ذكروا انه يحرم الجمع بين امرأتين لو فرض
 احدهما ذكرا محرم عليه الاخرى وهذا لو فرضت
 احدهما ذكرا لا محرم الاخرى فيجوز له الجمع بينهما
 بنكاح صحيح حيث لا مانع شرعا **سئل** في رجل عقد
 نكاحه على قاصرة تطيق الوطئ بمهر معلوم بعينه
 حال وبعنه مؤجل وقرض لها عليه الكسوة في كل
 سنة كذا من الدراهم ومضى سنتان ولم يدخل بها
 ولم يدفع لها المأجر ولا درهم الكسوة ولا مانع من
 جهتها ويريد ابوها مطالبتها بذلك فهل له ذلك

الجواب نعم له مطالبة من زوجها بمهرها المعجل وبمبالغ الكسوة
حيث اضطر على المبالغ المذكور كما في الذخيرة **سئل** في رجل
مطلق زوجته المسلمة ثم بعدة من سنة أو أكثر
تزوج كتابية نصرانية فهل يقع نكاحه المذكور **الجواب**
نعم وإن كان تزويجها **سئل** في رجل زوج بنته الصغيرة
من رجل كفو بالفاظ تركته قايلا للزوج فحضرته شهوة
بوقاصه قزى الله امرى أو زوجه ويرحم وقال الزوج الدم
قبول ائتم يعني الأب بقوله المذكور هذه القاصدة
بنتي على امر الله اعطيتك اياها ويعني الزوج بقوله
المذكور اخذت وقبليت وسميها مهرًا وقامت قرينة
على ذلك تدل على النكاح فهل يصح العقد المنصور **الجواب**
نعم قال في جامع الفتاوى لفظ الاثران الدم ويرحم
ليس بصرح موصوف للنكاح والعقد لا بد له من قرينة
تدل على ما هو المراد او تسمية المهر واما بدون
احدهما ان جرى بينهما ان يعقدوا عقد النكاح بذلك
جان كذا ذكره صاحب القدوري **سئل** فيما اذا زوج
صغيرة بلا ذكر مهر فهل يقع ويجب لها مهر المثل بالوطي
او موت احدهما اذا لم يقع التراضي مع الزوج على شيء
الجواب نعم والمثالة في التنوير **سئل** فمن عقد نكاحه
على بكر بالغة وكان متزوجا حين العقد باربعة وحكم عليه
حالم بطلان العقد ولم يظانها فهل لا يلزمه شيء من
مهرها **الجواب** نعم قال في الملتقى ولا يجب شيء من المهر
بلا وطئ في عقد فاستد ومثله في التنوير **سئل** في رجل
زوج بنته من آخر ولم يسمها ولم يذكرها بما تتميز به
عن غيرها وله ثلاث بنات ثم تزوج واحدة منهن

بعينها

بعينها وذكر اسمها ووصفها بما تتميز به عن اختيها
فهل يصح العقد الثاني دون الاول **الجواب** نعم ومنها ان
لا تكون المنكوحه مجهولة فلو تزوج بنته ولم يسمها
وله بنتان لم يصح بجر **سئل** من قاضي دمشق الشافعي
سألته عن التوكيل بالنكاح بالاكراه هل يصح **الجواب** قال
السيد احمد الحنفي في حاشية الرضا بعد قول الزيلعي
ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فسادته
فكذا التوكيل ينعقد مع الاكراه والشروط الفاسدة
لا تؤثر في المالكه لكونها من الاستقاطات فاذا لم يبطل
نفذ تصرف الوكيل او قال بعض الفضلاء ومقتضى هذا
انه لو اكره على التوكيل بالتزويج وزوج الوكيل انه يصح
وينعقد ولكن لم اراه منقولا او واره بعض الفضلاء
الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على البحر والمختار **قول**
وقد ذكرتم هذه المسئلة في مرجع المختار على الدر المختار
من كتاب الاكراه فراجعها **كتاب** على صورة دعوى
مرسلة من قاضي الشام **سئل** تعلق من الجواب يصح
النكاح بالفظا العظيمة اذا نواه او قامت قرينة على ذلك
وفهم الشهود المقصود وكل صلح بعد صلح فالثاني
باطل وكذا النكاح والحق له بعد الجواب كذا في التنوير
وشرحه وفيه ايضا من باب الولي ولو اقر ولي صغير او غيرة
او اقر وكيل رجل او امرأة او مولى عبد بالنكاح لم ينفذ
لانه اقر امر على الغير الا ان يشهد الشهود على النكاح او
فاذا كانت البنت البالغة غائبة كما ذكرتم فلا ينفذ تصديق
الأب عليها ولا على الزوج الثاني لانه اقر امر على الغير
سئل في ذمية زوجت بنتها البالغة الذمية بان اذنها

ولا وجه شرعي فليكن الحكم **الجواب** ذكر في الخبرية انه صرح
 علما ونايانا لا يتصرف في اهل الذمة اذا تناكحوا فاسدا
 ولا يفرق القاضي بينهم اذا علم في ظاهر الرواية لانا
 امرنا بتركهم وما يدعون فلا يفتن النكاح ولا يعزرا
 حيث كانا مراصنين ولم يترافعا بل بالخصوصية لدى قاض من
 قضاة الاسلام فاذا اختلفا اليها لم يحكم بينهما على حكمنا
 كما صرح بذلك في التناحر خائنه من الغرائص ونقل في البحر
 عن الهداية في نكاحهم المعلوم انه لو ترافعا يفرق بينهما
 بالاجماع لان ترافعهما كتحكيمهما هو والمصلحة عندنا
 ان ولاية تزوج البالغة لها لا لغيرها ولو تزوجت امها او
 غيرها يتوقف على رضاها ولا ينفذ عقد الولي على البالغة
 بغير رضاها كذا في البحر **سئل** في رجل له جارية اتت منه
 بولد ثم نجس عتقها فزوجت باجنبي واتت منه ببيت
 والرجل ابن من غيرها يريد التزوج ببنت جارية ابنة
 فهل له ذلك **الجواب** نعم له التزوج ببنت موطوءة ابنته
 لم يكن بينهما نسب ولا رضاع وفي تجنيس خواهر
 من اوطاء لا يحرم على ولد الواطي وعلى ابنة ولد الموطوءة ولا
 امهاتها فتاوى الانقروى في الحرامات وجاز لابن التزوج
 بام زوجته الاب وبنتها ابن الهمام ونظيره في البحر وغيره
سئل في صفرقة يتيمه زوجها اخوها لا بينهما من زبد
 اللغو مهر المثل ثم لما بالفت بالحيس اختارته الفسخ فورا
 عند البلوغ واشتدت عليه ذلك فهل ثبت لها خلع الفسخ
 بشرط القضاء **الجواب** نعم ففي اللزوم وغيره لها خلع الفسخ
 بالبلوغ في غير الاب والجد بشرط القضاء **سئل** في رجل تزوج
 امرأة نكاحا فاسدا وطلقها قبل الدخول بها فهل

له ان يتزوج بامها **الجواب** نعم كما افتى به ابن الجيم وفي الفصل
 من فصول العادي ما نصه ذكر البنود في المبسوط
 والنكاح الفاسد لا يثبت حرمة المصلحة ولو لم ان يتزوج
 بامها وبنتها وان لم يكن فرق بينهما وكذا يجوز للمرأة
 ان تتزوج باخر قبل التفريق وهذا كله قبل الميسر
سئل في رجل اخرج عقد نكاح ببنته البالغة
 بائنا مرقم المعهودة ورضيت البنت بذلك فهل نفذ
 النكاح وتكون اشرارته قائمة مقام عبارة **الجواب**
 نعم والمبينة في الاشياء **سئل** في رجل قال كل امرأة
 تدخل في عقد نكاحي فهي طالق ثلاثا فزوج رجلا
 فضولي امرأة واجاز بالفعل دون القول ودخل بها
 ثم حلف بالحرام ناويا الطلاق انها لا تدخل هذه اليلة
 عند ايها فدخلت ويريد عقد نكاحه عليها فاذا
 قبل نكاحها لنفسه هل تطلق او لا بد من قبول فضولي
 واجازة بالفعل **الجواب** قال في العادي في الفصل ٢٤
 سئل الامام السرخسي عن قال كل امرأة تزوجها فهي
 كذا فزوج فضولي امرأة واجاز بالفعل ثم طلقها طليقة
 وانقضت عدتها ثم تزوجها بنفسه هل تطلق قال قيل
 تطلق وقيل لا تطلق لان اليمين تدخل بنكاح الفضولي
 لانه صمد متزوجا لها في الحكم اهو وفي العادي ايضا وجلي
 صاحب المحيط والا مام بخم الدين والفقيه ابو جعفر ان
 كل جوب عرفته في قوله كل امرأة تزوجها فهو الجوب في قوله
 كل امرأة تدخل في عقد نكاحي اهو وقد عدل القول الثاني
 والتعليل دليل الترجيح وسئل اهل العلم متى تاشي عنها
 فاجاب بعبارة العادي ثم مال الى ترجيح عدم الطلاق

بقوله ولم يزوج من رجح الطلاق هو الاحتيا لا تزوجها بفضول
والاجازة بالفعل عملا بالقولين وان كان عدم الطلاق
هو المرجح اذ هو المحلى بالتعليل واليه اميل قال كل امرأة
اتزوجها فتن زوج امرأة فطلقت ثم تزوجها بعد ذلك
لا تطلق ولو تزوج امرأة اخرى تطلق باعتبار عموم الاسم
كما في فتح القدير اقول وسياتي في كتاب النكاح عن جد
المؤلف سؤال فيمن قال كلما تزوجت فهي طالق ثلاثا وان
عقد لي النكاح ففضولي واجزت بقول او فعل فتكون
طالق ثلاثا ايضا وسياتي في كتاب النكاح في رجل
زوجه بائنا وحلف بالطلاق الثلاث من زوجة اخرى
له ان لا يتزوج المطلقة فهل اذا تزوجها منه ففضولي
واجازة الخالق بالفعل لا بالقول لا يحنث **الجواب** نعم والحنث
في نكاح الفضولي وفي الطلاق المضاف انه اذا اجاز الخالق
بالفعل لا يحنث وبالقول يحنث وقامه في العادة من الفصل
في تصرفات الفضولي **وسئل** مفتي دمشق المرحوم الشيخ
احمد بن محمد عن رجل عزم حلف بالطلاق وقال بالتركية
الوب الا جمع بين بوش اولسون الربوش اي سلسم
يعني كل امرأة اتزوجها وساتزوجها تكون طالق
فقلت هذا الشيء ثم فعله فهل اذا تزوج امرأة تبين منه
بحد العقد واذا جدد العقد عليها ثانيا تطلق **فاجاب**
سئل في صغيرة لا تطيق الوطى هربت من بيت زوجها
لتكرهها منه وتركت جهازها عنده فهل لا تقبل للزوج
حتى تطيق الوطى ولا يبها طلب جهازها منه لحفظه
لها عنده **الجواب** نعم والمثالة في العادة والخيرية **سئل**
في رجل ماتت زوجته المدخول بها ولها اخت فهل له تزوج

اختها

نعم

اختها بعد موتها بيوم كما نقله القهستاني والمحيط الامام
الرخسي والبحر والتتارخانية عن السراجية وفتاوى
الا نقروى وقد وري افندي ومؤيد زاده ومجمع
الفتاوى وصرة الفتاوى ومجمع المنتخبات ونجم الحياة
وعندها من الكتاب المعتمدة واما ما غري الي الشافعي
من وجوب العدة عليها فلا يعتمد عليه وكتب تحت
الجواب ما صورته قلت **سئل** في المودة ناصح
لعمرك ما كل النقول صحاح ولا كل خل في المودة ناصح
عليك باقواها دليلا وما خذا وما هو في الكتب الشهيرة راجح
ولا تعتمد صديقا مجربا ولكن حامدا لله فالامر واضح
وقال ولنا في ذلك رسالة سمينها بنقول القوم في جواز
نكاح الاخت بعد موت اختها بيوم **سئل** في رجل
خطب بنت عمه الصغيرة فقال له ابوها هي لك عظمه
فقبل الرجل لذي بينة شرعية ولم يسميا مهر فهل
ينعقد النكاح بما ذكر ويجب لها مهر المثل بالوطى
او الموت اذ لم يقع تراضي على شيء **الجواب** نعم حيث
نوي الاب بذلك النكاح او قامت قرينة على ذلك
وفهم الشهود المقصود ويجب لها مهر المثل بالوطى
او موت احدها اذ لم يقع تراضي على شيء **سئل**
في رجل تزوج عبده امرأة ثم باعها ففهل بطل
تعقد النكاح بملكها العبد **الجواب** نعم والمسئلة في الكفر
وغيره **سئل** في امرأة بالغة عاقله رشيدة خطبها
رجل فقالت له في ضرة الشهود من وحتك نفسي
على سنة رسول الله فقال لها قبلتكم على سنة رسول
الله ناويا بذلك قبول نكاحها ولم ينكر امهر فهل

ينعقد النكاح بما ذكر ولها مهر المثل **الجواب** نعم **سئل**
في رجل قال لزيد تخضرك الشهود بعد جديان مقدمت
النكاح اعطيتك ابنتي الصغيرة لا تبك فقال زيد
قبلت ذلك منك لا تبني فهل ينعقد النكاح بذلك قلت
مهر المثل **الجواب** نعم **سئل** **الولي** في رجل
زوج ابنته القاصدة من زيد بالشرع الشرقي ثم
بالغت البنت وتريدت ابوها ففسخ النكاح بمقتضى
ان والد الرجل شريك من امه والزوج ليس لذلك
فهل ليس لها ذلك **الجواب** نعم ليس لها ذلك ولا عبرة
بمنعها المذكور لان الشريك من الام ليس بشريك كما
افتي به الخمر الرهلي والنف فيه رسالة سماها الفقيه والغني
في مسألة الشريك من الام محصلها انه ليس بشريك
وان ما ذكره بعض العلماء من ان له شرفا ارحمه شرفا
كما صرح به بعضهم بالنسبة الي من ليس له ام
كذلك اي علوا ورفعة وهذا مما لا غنى عنه ولا
ينكر احد وكذلك له نسبة مما اهل الاخر ما حرمه
في معتقده لها الخ بالقياس قل اهل للولاية من كل وجه
يريد تزوجها من كفوف بمهر المثل فهل له ذلك **الجواب**
نعم والمعتقعة اذا تزوجها الاخ او العم ثم عقلت كان
لها الخلد كالصغيرة اذا بلغت وان زوجها الاب
او الجد لا خلد لها وان زوجها ابنتها لا رواية فيه
عن اب حنيفة وقالوا ينبغي ان لا يكون لها الخيار
كما لو تزوجها الاب وعن محمد ان لها الخلد اه عماره
عن الحائنة **سئل** عن الوصي هل يملك تزويج امه
اليتم المشمول بوصايتها **الجواب** نعم كما في فتاوى ابن

نجيم

نجيم **سئل** في رجل عقد نكاحه على بكر بالغة بمهر معلوم
دفع بعضه وباعه بالباقي طبقة معلومة ببيع وفاء
على انه ان رزق لها الثمن ردت اليه المبيع ثم ملك عنها
وعن ورشته غيرهما طالبوا استرداد المبيع ودفع بقية
المهر فهل لهم ذلك **الجواب** ببيع الوفا منزل منزلة الرهن
فلا ورشة استرداد المبيع بقدر حصصهم ودفع بقية
المهر للزوجة **سئل** في بكر بالغة عقد عمها العصبية
نكاحها بالوكالة عنها على ابنه القاصر بالولاية عليه
على مهر معلوم ضمنه العم في ماله ولم يضمن النفقة ولا مال
فهل ليس لها مطالبة عمها بالنفقة **الجواب** نعم قال في شرح
التنوير وموجب للزوجة على زوجها ولو صغيرا جديا
في ماله لا على ابيه الا اذا كان ضمنها انتهى **سئل** في صغير
لها عم عصبي غائب مدة سفر من وجتها امها لا تبك
اختها القاصر وقبل والد الزوج بالولاية عليه فهل صح
النكاح **الجواب** الولي في النكاح العصبية بنفسه بلا توسط
ابن على ترتيب الارث والحجب فان لم يكن عصبية فالولاية
للأم وللولي الا بعد التزوج بغيبته الاقرب مسافة القصر
كما في التنوير والكلز وغيرهما واختار في الملتقى مالم
ينتظر الكفو الخاطب جوابه ولو تزوج الا بعد حال قيام
الاقرب توقف على اجازته كما في شرح التنوير وغيره واذا
كان الاقرب لا يدري اي هو ثم علم انه كان في المصير يجوز
لانه اذا لم يدري أين هو لا ينتظر الكفو فيكون كالغيبه
المنقطعة بزانية **سئل** في صغيرة يتيم لها ابن عم عصبي
ليس لها ولي اقرب منه يريد تزويجها من ابنه القاصر
الكفو بمهر المثل فهل له ذلك **الجواب** نعم قال في الدرر

اي لا بعد التزوج الا
اذا كان الكفو ينتظر
الحجب من الاقرب فان
كان لا ينتظر خفي
فوان الكفو في
لا بعد التزوج
معه

يتولى طرفي النكاح يعني الايجاب والقبول واحد ليس يقضوا
من جانب ولا يشترط ان يتكلم بهما بل الواحد اذا كان
وكيلا عنها فقال من وجتها اياها كان كافيا وله اقسام
اما الصيل وولي كابت لم تزوج بنت عمه الصغيرة او الصيل
ووكيل كما اذا وكلت رجلا ان ينزجها بنفسه او وكيل
من الجانبين او وكيلها منهن او وكيلها من جانب وفرضها
من جانب اخر او فرضها ليا من الجانبين **سئل** في يتيمة
قاصدة ليس لها ولي ام وابي غم عصبة وابن عم آخر
عصبة والكل في الدرجة والقوة سواء ولا ينفع الاخر
المذكور ابن صغير كفوف يريد عقد نكاحه على اليتيمة
المذكورة بمهر المثل متبرعا لها به من ماله فهل له
ذلك **الجواب** نعم كما في البحر والدرر ثم اذا اجتمع في الصغير
والصغيرة وليان في الدرجة على السواء في الدرجة
على السواء فزوج احدهما جازا جازا الاخر فزوج
الجلي بين اثنين فزوجها احدهما لا يجوز الا باجارة
الاخر فان زوج كل واحد من الوليين رجلا على حدة
فالاول يجوز والاخر لا يجوز وان وقع معا لا يجوز
كلاهما ولا واحد منهما وان كان احدهما قبل الآخر
ولا يدري السابق من اللاحق فلكذلك لا يجوز لانه
لو جاز جاز بالتحري والتحري بالفروج حرام هذا اذا كانا
في الدرجة سواء واما اذا كان احدهما اقرب من الآخر
فلا ولا يتردد مع الاقرب الا اذا غاب غيبة منقطعة
فنكاح الا بعد مجوز اذا وقع قبل عقد الاقرب كذا ذكره
الاسياني بحر **سئل** في يتيمة قاصدة ليس لها ولي
سوي ابن عم عصبي بالغ يريد ان ينزجها من نفسه

بمهر

بمهر المثل فهل له ذلك **الجواب** نعم وتقدم نقلها قريبا
عن الدرر **سئل** في يتيمة ليس لها من الاولياء سوى
ام اب وام ام تريد ان تزوجها من رجل كفوف بمهر
المثل فهل لها ذلك **الجواب** نعم والمثيلة في رسالة
الشيخ حسن الشربلالي **اقول** والذي حكا عليه كلام
الشربلالي في تلك الرسالة تقدم ام الاب على ام الام
وفي حاشية البحر الخير الرمي ان الحدة لاب اولى من الحدة
لام قوله واحد في صرح بعد الام ام الاب ثم ام الام ثم الجد
الفاسد **سئل** في يتيمة ليس لها ولي سوى ام فزوج
اليتيمة وكيل شرعي عن امها تزوجها شرعا فهل له
العقد **الجواب** نعم **سئل** في يتيمة ليس لها سوى ام وابن
عم عصبة خطبها زيد القفول لها بمهر المثل فامتنع
العصبة المذكور من تزويجها منه بعد ما طلب منه
ذلك فهل للام تزويجها للقفول المذكور **الجواب** يثبت
للا بعد التزوج بعصل الاقرب وعصله امتناعه عن
التزوج فيسوغ للام ذلك **سئل** فيما اذا عصل الاب عن تزويج
صغيرته من كفوف بمهر المثل هل للقاضي ان ينزجها
الجواب نعم اذا عصل الاب فلا للقاضي تزويجها حيث الاولى
لها غير ذلك ينبغي ان يامر الاب بتزويجها فان امتنع
تاب منابه فيه والشيخ حسن الشربلالي رسالة في هذه
المثيلة سماها كشيء المعصل فبين عصل ملحق بها انه
ورد سؤال فيما عصل ابو الصغيرة هل ينزجها جدها
او عمها او القاضي ولو بانها فاجبت بان القاضي او نائبه هو
الذي ينزجها دون من سواه لكن ينبغي ان يامر الاب قبل
بتزويجها بغيره فان فعله والا تاب منابه فيه قال ابن

الشحنة في شرح الوصية نية عن الغاية عن روضته الناطقي ان
 كان للصغيرة اب امتنع من تزويجها لا تنتقل الولاية الى
 الجد او غيره وثقله ايضا ابن الشحنة عن انفع الوسائل عن
 المنتقى ونصه اذا كان للصغيرة اب امتنع من تزويجها
 لا تنتقل الولاية الى الجد بل يزوجه القاضي او غيره
 في الغيب وقال الزبلي عند قول الكلن ولا بعد التزوج
 بغيبة الاقرب مسافة القصر وقال الشافعي يزوجه
 الى كره اعتبار بعينه ما قاله الزبلي وهو بعيد
 الاتفاق عندنا على ان الحاكم يزوجه من عصبها ونسبها
 الاقرب لكونه من ردة المختار للمتنفق عليه بالاصل ولا تكون
 الولاية لغير القاضي من دونه من الاولياء لكونه في مقام
 الاستشهاد به وفي فتاوى العلامة احمد بن يونس
 الشافعي سئل فيما اذا عطل الولي الاقرب في تزويج الصغير
 هل تنتقل الولاية الى الولي الابعد ام للقاضي الجواب لا
 تنتقل الا بعد بل يزوجه القاضي او فان قلت
 يخالف ما في الخلاصة والبرازية انهم اجمعوا على ان الولي
 الاقرب اذا عطل تنتقل الولاية الى الابعد قلت لا يخالف
 لان الابعد في كلام الخلاصة والبرازية هو القاضي لانه
 آخر الاولياء فافعل التفصيل على بابه ولذا قال في الغيب
 بعد ما قدمناه عنه لو عطل الولي الاقرب الصغير والصغير
 عن تزويجها يزوجه القاضي لكن تزوجه هذا نيابة عن
 العاقل باذن الشرع لا بغيره لان العاقل ظالم بالمتنع والقاضي
 كفي بالظلمة وفي الخلاصة واجمعوا ان الولي الاقرب اذا
 عطل تنتقل الولاية الى الابعد فالذا قلنا انه ثابت باذن
 الشرع او كلام الغيب فهو نص في ان المراد بالا بعد في كلام

قول
 مرة المختار الخ اي من
 حمل ما اختلف فيه على ما
 اتفق عليه وحاصله انه
 اذا حمل حكم فختلف فيه على
 حكم آخر اقتضى مقام الاستشهاد ان يكون ذلك
 الحكم الاخر متفقا عليه
 وهذا حمل الشافعي مسئلة
 انتقال الولاية الى الحاكم
 عند غيبة الاقرب على
 مسئلة انتقالها اليه عند
 عطل الاقرب فاقضى ان
 انتقالها الى الحاكم عند العطل
 متفقا عليه اذ لا بد ان
 يكون عليه مسليا
 عند الخصم والى لم يصح
 الاستشهاد على
 اثبات المطلق
 منه

الخلاصة

الخلاصة القاضي لا يتيان به في مقام الاستشهاد على اثبات
 الولاية للقاضي فان قلت قال صاحب البحر وبه اي مما
 في الخلاصة اندفع ما ذكره السرخسي من انه تثبت للقاضي
 قلت لو نظر صاحب البحر الى ما قدمناه من كلام الزبلي
 وغيره لما وسعه ان يقول هذا بل مثل كالمتناقض لان
 قال بعد ما تقدم بنحو طر قالوا واذا خطبها لغو وعرضها
 الولي تثبت للقاضي نيابة عن العاقل فله التزوج وان
 لم يكن في منوره انه فهذا رجوع الى ما لا يخالف له على
 التحقيق عندنا كما قدمناه والله الحمد والمنه ما في الرسالة
 مختصرا ويمكن ان يحل بان كلمة قالوا انما يؤتى بها للتبري
 فكانه تبرأ من هذا القول وايد ما قدمه فهو غير
 متناقض وحمل ما ذكره في الخلاصة والبرازية على الولي
 الا بعد وهو القاضي غير ظاهر **قول** هو وان كان غير
 ظاهرا لكنه متعين لدفع التناقض بين عباراتهم قال
 الشاعر اذا لم تكن الا السنة من كيا فاحيلة المضطر الا مكرها
 على ان القاضي هو الا بعد حقيقة كما مر نعم غالب عباراتهم
 اطلاق الا بعد على غير القاضي واقول ايضا يمكن حمل
 كلام الخلاصة على هذا حيث لا قاضي هناك تامل في ظاهر
 لي ان الولي عند عطل الاقرب ان يزوجه الجد مثلا بامر
 القاضي ليكون موافقا لظاهر ما في الخلاصة وغيره
 واعلم ان ما في الجانب من انه ما دام للصغير قريب فالقاضي
 ليس بولي في قول ابي حنيفة وعند صاحبيه ما دام عصبته
 او قال المولى انما ذكره قاضي خان في تعداد الاولياء في
 مسئلة العطل فغنى نقل المتن عبثا الجانبية في هذا الحمل
 فتسامح هذا ونقل ابن وهبان عن المخرج ان تزويج

Copy

القاضي الصغيرة عند العصل ينبغي بثوت الخيل لها وفي
المنتقى عن محمد ان لها الخيل والاول بناء على ان تزويجه
عند العصل بطريق النبله والثاني على انه بطريق الولايه
اقول والظاهر ان مثل عن البحر من قوله فله التزويج
وان لم يكن في منشور مبني على انه بطريق النبله والا فقد
نص على انه لا ولاية للقاضي في التزويج ما لم ينص له
عليه في منشور **سئل** في الصغير اذ اذن زوج نفسه بفعل
اذن الولي فالحكم فيه **الجواب** قال في احكام الصغار وذكر
في الاصل ان الصغير والصغيرة اذا اذن زوجا نفسها بفعل
اذن الولي توقف ذلك على اجازة الولي فان اجاز جاز
ولها الخيل اذا بلغا اذا كان المميز غير الاب والجد
باب الكفو **سئل** في امارة عربية ابوصفا
واجداوها من اهل العلم والدين والصلاح وكزوجها
المتوفى عنها معتق يريد التزويج بها بالارضى ايها وهو
غير كفؤ من كل وجه كيف الحكم في ذلك **الجواب** المتفق لا
يكون كفوا للحره الاصلية كما في الخابيه فاذا نكحته بلا رضا
وليها فقه القاضي بينهما بطلب الولي كما في اللز وغيره
وهذا ظاهر الرواية عن ائمتنا الثلاثة رضي الله عنهم
فتتبع احكام النكاح من الرقة والطلاق والتم المروي عن
الحسن عن ابي حنيفة بطلان النكاح من غير اللغو فيه
اخذ كثير من مشايخنا قال يمسى الائمة السخسي وهذا
اقرب الي الاحتياط فليس كل ولي يحسن المرافعة الي القاضي
ولا كل قاض يعدل والا حوطا بسد باب التزويج من غير
كفو قال الامام فخر الدين والفتوي على قول الحسن في زماننا
قال في البحر المفتي به رواية الحسن عن الامام من عدم اتقاده

اصلا

اصلا اذا كان لها ولي لم يرصا به قيل فلا يفيد الرضا بعده
واما تمكينها من الوطئ فعلى المفتي به هو حرام كما يحرم
عليه الوطئ لعدم اتقاده وامام على ظاهر الرواية فغنى
الولي الجية ان لها ان تمنع نفسها ولا تمكث من الوطئ حتى
يرضى الولي او في البحر ايضا قال صدر الاسلام لوزج حيث
المطلقة نفسها من غير كفؤ ودخل بها الزوج ثم
طلقها لا تحل للزوج الا على ما عوا لختا وفي الحقايق
هذا ما يجب حفظه للثمة وتوقعه وفي فتح القدير لا
الغالب في المحلل كونه غير كفؤ وامام الوطئ عقد
المحلل فانها تحل له وكذا الوطئ يباح لكونه رضيا به تهر
اقول اي رضي به قبل العقد اذ لا يفيد الرضا بعده كما
سئل في هاتين زوج صغيره لغيرها تنع عالمها بذكرها رضا
به فهل يصح النكاح **الجواب** نعم والحالة هذه **سئل** في صغيره
لها اب من حلة القران ومن اهل العلم والدين والصلاح
وكلا رجلين في تزويجها من كفؤ من وجهها من جاهل كذا
فهل يكون النكاح غير جائز **الجواب** نعم **سئل** في
سئل في رجل تزوج امرأة بمهر على ان منه كذا سمعة
بعد ما اتفقا على مهر في السر وما عدا سمعة فهل يجب
ما اتفقا عليه على انه هو المهر ولا يجب ما جعل للسمعة
الجواب ان شهد على السمعة لم تجب الزيادة بالاجماع
ونجب ما اتفقا عليه في السر ولا يجب ما جعل للسمعة
كما في البزانية وشرح الملتقى والخيريه **سئل** في امرأة تريد
الدعوى على زوجها بعد الدخول بها وتسليمها نفسها
بانها لم تقبض منه مهرها المشروط بتحليله فهل لا تسمع
دعواها بذلك **الجواب** حيث سلمت نفسها لا تسمع

باب الكفو

دعواها فيما شرط تجيله على المفتي به لانها لا تسلم نفسها
عادة الا بعد دفع المجل كما صرح بذلك كثير من علماءنا
الاعلام ادعت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسلم
دعواها بخلاف الدعوى ببعضه فصولين كذا وجد بخط
عبد الرحمن افندي الهادي **اقول** فالمراد بهذا الدعوى
بكله وسياتي سؤال في دعوى بوضعه **سئل** في رجل طلق
زوجته المدخول بها ثلاثا ولها عليه كسوة مفروضة
غير مستدانة بامر قاض فهل تسقط بالطلاق **الجواب**
نعم والمسئلة في التنوير وغيره من الفتوة **سئل** في رجل
تزوج امرأة على ان يعطيها القرآن العظيم فهل يصح النكاح
ولها مهر المثل **الجواب** نعم كذلك وان قلنا بجواز الاستيصال
على تعليم القرآن عند المتأخرين وهو المفتي به لانه خدمة
لها وقد صرحوا بحوب مهر المثل في خدمته زوج حر
سنة لانه مهمل فلا يصح تسمية التعليم **اقول** لكن في البحر
ينبغي على المفتي به ان يصح لان ما جاز اخذ الاجرة بمقا
بلته من المناقعة جاز تسميته صداقا كما قدمناه عن
البدائع ولم ار من تعرض له **او** واعترضه في الشريعة لانه
بما امر من انه خدمته لها واجبت عنه فيما علقته على البحر
بانه ليس كل استيصال مستحدا ما يدل انهم جوزوا
استيصال الابن اباه لرعي الغنم والزراعة ولم يجعلوه خدمة
فتعليم القرآن بالاولى تأمل **سئل** في ذمي مسلم في بلدة
حصن وله اولاد صغار من زوجته الذميمة وتريد
تقلها مع الاولاد لدمشق الشام بعد ايقاعها
وموكلها وطمعها من عليها والطريق آمن فهل له
ذلك ويتبعه اولاده في الاسلام **الجواب** نعم **اقول**

ما ذكره

ذكر المؤلف من انه له السفر اذا اوفاه المجل وهو ظاهر
الرواية وفي جامع الفصولين ان الفتوى عليه لكن في البحر
انه افق الفقيه ابو القاسم الصغار والفقيه ابو الليث
بانه لا يسافر بها مطلقا بل ابرضاها لفساد الزمان
وفي المختار ان عليه الفتوى وفي المحیط انه المختار وفي
الولوالجبة انه قول ظاهر الرواية كان في زمانهم اما
في زماننا فلا قال صاحب المجموع في شرحه وبه يغني ثم قال
في البحر فقد اختلفوا في افتاء والا حسن الافتاء بقول الفقهاء
من غير تفصيل واختاره كثير من مشايخنا وعليه عمل
القضاة في زماننا كما في انفع الوسائل **سئل** في رجل
طلق زوجته قبل وطئها والخلوة بها وقد دفع لها المهر
فهل يلزمه نصفه ويعود النصف لمالكه بالقضاء او الرضا
الجواب نعم والمسئلة في شرح التنوير للعلائي **سئل** في قروي
تزوج امرأة بدمشق واوفاه المجل ويريد نقلها الي قريته
التي بينها وبين دمشق دون ربع يوم فهل له ذلك **الجواب**
نعم قال في الدرر وينقلها دون مدته اتفاقا اذ في قري
المصر القرية لا تتحقق القرية **او** وفي التنوير وشرحه للعلاني
وينقلها فيها دون مدته اي السفر من مصر الي القرية بخانه
وبالعكس ومن قرية لقرية لانه ليس بغربة وقيده في الشا
بقية يمكنه الرجوع قبل الليل الي وطنه واطلقه في الكافي
قائلا وعليه الفتوى **سئل** في رجل تزوج امرأة في دار
ابيهما واوفاه المجل والآن يريد نقلها الي مسكن شرعي حال
عن اهليهما بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها
ومالها فهل له ذلك ولا يلزمه مؤنسة **الجواب** نعم
صعبا لهما مكننا شرعا خاليا عن اهليهما بين جيران

صالحين بحيث لا تستوحش لاي لزمه اتيانها بموئنة
 والمساكين في التنوير وغيره **اقول** قال في النهر ولم نجد
 في كلامهم ذكر الموقنة الا انه في فتاوى قاري الهداية
 قال انها لا تجب ويسكنها بين قوم صالحين بحيث لا تستوحش
 وهو ظاهر في وجوبها فيها اذا كان البيت خاليا عن الحيوان
 ولا سيما اذا كانت تحت شئ على عقلها من سعتها وهو نخل
 فيه في الشريعة لية بان البيت الذي لا جيران له غير مسكن
 شرعي وقال السيد محمد آبا السعدي في حاشيته على
 شرح مسكن **اقول** ما ذكره قاري الهداية من عدم
 اللزوم بمحل على ما اذا كان المكن صغيرا كالمساكن التي
 في الربوع يشير الى ذلك قوله بحيث لا تستوحش اذا
 يلزم من كون المكن بين جيران عدم لزوم الموقنة اذا
 استوحشت بان كان المكن متسعا كالدار وان كانت
 لها جيران فعدم الا تيان بالموقنة في هذه الحالة لا شك
 انه من المضارة لا سيما اذا خشي على عقلها ففتحصل انه
 مختلف باختلاف المساكن ولو مع وجود الجيران فان
 كان المكن محال لو استغاثت بجيرانها غاثوها سرعا
 لما بينهم من القرب لا تلزمه الموقنة والآن منتهى انتهى
 و**اقول** وهو كلام حسن وينبغي ان يكون مختلفا ايضا
 باختلاف الاشخاص فان بعض الناس حتى من
 الرجال لا يمكنه ان يبني وحده في بيت خال ولو صغير
 بين جيران فان كان من وجهها يبني في بيت ضرتها مثلا
 وكانت تحت شئ على عقلها من البيت وتوحدتها ينبغي ان
 يؤمن بالموقنة في ليلة ضرتها ولا سيما اذا كانت الزوجة
 صغيرة نفيا للمضارة المنهي عنها بنص القرآن العزيز

فاغتنم

فاغتنم هذا التحريم المخصص مما علقته على البحر في باب النفقة
سئل في رجل بعث الى امراته امتعة غير ما يجب لها
 عليه ولم يذكر جهة عند الدفع ثم اختلفا فقالت هو
 هدية وقال هو من المهر فهل القول له بيمينه **الجواب**
 نعم كما في التنوير والبحر وغيرهما **سئل** في رجل مات
 عن زوجة وورثة غيرها اختلفوا معها في قدر
 مؤخر صدقها ولا بينة لها فهل القول لها في ذلك
الجواب نعم كما في البحر والنهر والفصولين والبرازية وغيرهما
سئل فيما اذا مات الزوج وفي ذمته مؤخر صدق الزوجة
 ثم ماتت الزوجة ويريد ورثتها ان يارخذوا مؤخر
 صدقها من تركه الزوج فهل لهم ذلك والقول قولهم
 في قدر مهر مثلها **الجواب** نعم **سئل** في رجل خطب بكرة
 بالغة ثم بعث اليها شيئا هدية واستهلك ولم يزوجهما
 ابوها ويريد الرجوع بما بعته فهل ليس له ذلك **الجواب**
 ما بعث للمهر تسترد عينة قائما او قيمته هالك وكذا ما
 بعث هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك والمستقلة
 في التنوير من المهر والحاوي الزا هدي **اقول** وفي الفتاوى
 الخيرية سئل في رجل خطب من اخراخته ودفع لها شيئا
 يسمى مالا كود راعم ايضا من عادة اهل الزوجة اتخاذه
 طعام بها ولم يتم امر النكاح هل للناظر ان يرجع فيه ام
 لا اجاب نعم له ان يرجع بذلك بشرط عدم الاذن منه فان
 اذن لهم بالتخاذه والطعام للناس صلا كانه اطعم الناس
 بنفسه طعاما له وفيه الرجوع او فيها ايضا من كتاب النفقة
سئل في رجل خطب امرأة وصدايقها الترتيب
 وتحقق انهما ينفق عليها ليتزوجها ثم امتنعت عن

التزوج به وتزوجت بغيره هل يرجع بما انفق أم لا اجاب
 نعم يرجع قال في الثانية بعد ان ذكر القولين في المسئلة
 قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي ان يرجع لانه اذا علم انه لو
 لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم
 يكن مشروطا لفظا قال في التتمة سئل والدي عن بيع
 ابني الخطيبة سكران ولون وجوزنا وتم اتم تركت الاب
 المعاقدة هل لهذا الخاطب ان يرجع بغير ما دفع
 فقال ان فرق ذلك على الناس باذن الدافع فليس له حق
 الرجوع وان لم ياذن له في ذلك فله ذلك وهو مرجع
 لما عدله في الثانية وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي ان يعدل
 عنه اوصاف في الحرية فليتأمل **سئل** في الاب اذا تزوج ابنة
 امراة بالولاية لو صغيرا او الوكالة لو كبيرا ولم يضمن المهر
 فهل لا يطالب الاب به من ماله **الجواب** نعم قال في اللز
 وصح ضمان الولي المهر قال في البحر الملقه فشمك ولي المرأة
 وولي الزوج والصغيرين والكبيرين اهو وفي فتاوى شيخ
 الاسلام يحيى افندي جمع بين الشيخ الاسلام عطاء الله افندي
 تحت سؤال قولون زوج الاب طفله الصغير امراة بمهر
 معلوم لا يلزم المهر اباها الا اذا ضمنه وقال مالك والشافعي
 في القديم المهر على الاب لانه ضمن دلالة باقدامه على
 مع عليه انه لا مال له ولا نكاح بدون المهر وقلنا
 الصداق على من اخذ الساق بالانثى قاله علي رضي الله
 عنه والنكاح لم يدل على ايفاء المهر في الحال فلا يمكن من
 ضروره ضمان المهر ولا في تسليم المصنف عليه في الزوج
 يوجب تسليم البذل عليه ايضا كذا في معراج الدراية عن
 المبسوط ولا يخذش بالك ما في شرح الطحاوي من ان

الاب

الاب اذا تزوج الصغير امراة فلما رآه ان يطلب المهر
 من ابني الزوج فيعودي الاب من مال ابنة الصغير وان
 لم يضمن الاب صغيرا او لانه محمول على الطالب بالاداء من
 مال الصغير للونه في يده كما ينبغي عنه كلامه لا انه
 محمول على ان اقدمه على النكاح ضمان دلالة كما ذهب
 اليه الشافعي ومالك **اقول** والمسئلة في الدرس
 المختار من المهر **سئل** فيما اذا اراد زيد ان يعاشر زوجته
 معاشره الزوج وهي تمتعه حتى يدفع اليها مهرها
 فهل له ذلك **الجواب** نعم لها منعه من الوطئ ودواعيه
 لاخذ المهر ان لم يؤجل كل المهر والمسئلة في التتوير
سئل في امراة زوجت بالامهر ثم طلقها زوجها قبل
 الدخول والوطئ والخلوقة طلقه واحدة فهل تحت
 لها متعة وماضي **الجواب** حيث لم يذكر مهر او طلقها قبل
 الدخول والخلوقة تحت متعة وهي معتبرة بما هما كالنفقة
 به يفتي لا تنقص عن خمسة دراهم لو فقيرا ولا تناد على
 نصف مهر المثل لو غنيا وهي درع وخيار ومصلحة **سئل**
 فيما اذا اجتمع الزوجان في بيت بغير مفتوح والحال انه
 يدخل عليهما بلا اذن فهل تلون الخلوقة غير صحيحة **الجواب**
 نعم فاذا طلقها والحالة هذه يلزمه نصف مهرها قال
 في الذخيرة اذا اجتمعا في بيت بابه مفتوح والست
 في دار لا يدخل عليهما احدا الا باذن فالخلوة تحية
 والا فلا **سئل** في رجل طلق زوجته الحال طلقه واحدة
 رجعية ولها بدمته مؤخر صداقها تريد اخذه منه
 بعد انقضاء عدتها فهل لها ذلك **الجواب** نعم ويتعجل
 المؤجل بالرجعي ولا يتأجل برجعته خلاصة وفي الصيغة

لا يكون حال حتى تنقضي العدة شرح التنوير ومثاله في البحر
وقال في الحاوي الزاوي ولو طلقها رجعيلا يصير
المهر حالا حتى تنقضي العدة وبه أخذ عامة المشايخ
سئل فيما إذا وكل من يد عمل في أن يزوجه فلا تبار بغير
الآق درهم فرز وجهها الوكيل أياها بسنة الآق درهم
فهل يكون المزوج الخبير أن أجاز جاز وإن مرد بطل
الجواب نعم لأن الوكيل صدق فمؤليا في عقده ذلك والمسئلة
في البحر وأفتى بها المرجوع علي أفندي مفتي الممالك العثمانية
إذا وكل رجلا بأن يزوجه فلا تبار بالفرز درهم فرز وجهها أياها
بالفرز أن أجاز النكاح جاز وإن مرد بطل النكاح وإن
لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فالخبر باق أن أجاز
كان عليه المهر لا غير وإن رد بطل النكاح فيجب مهر
المثل أن كان قد قل من المسمى ولا يجب المسمى خائنه ونحو
من مسائل الوكيل من كتاب النكاح **أقول** والمراد
بالمسمى المسمى في العقد **سئل** في امرأة تريد الدعوى
علي وترثة من زوجها ببعض المهر المشروط لا تبقى له لها
بعد دخوله بها وتسليمها ففها فهل تسبغ عواها
بذلك **الجواب** إذا ادعت بعد الدخول بجميع مهرها
المقدم لا تسبغ عواها بخلاف الدعوى ببعضه كما صرح
به في جامع القصولين **سئل** في رجل مات ولم يخلق
تركة وترث من زوجته أن تأخذ مؤخر مهرها من مال أبويه
بلا كفالة منها ذلك فهل ليس لها ذلك **الجواب** نعم
سئل في رجل دفع لزوجه مهرين مؤخر صدقها
لدي بينة شرعية ثم ماتت من ذلك المرض ويريد أبوها
مطالبة الزوج بما يخصه من ذلك فهل ليس له ذلك

الجواب

الجواب نعم إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي ليس للأب مطالبة
سئل في ذمي خطب ذمية وبعث إليها راضم وشياء
لأجل المهر ولم يزوجهها أبوها فما بعث للمهرت زوجة
قائما أو قيمته فقال **الجواب** نعم خطب بنت رجل وبعث
إليها شياء ولم يزوجهها أبوها فما بعث للمهر مسترد
عينه قائما وإن تغير بالأستعمال لأنه مسلك عليه
من قبل المالك فلا يلزمه في مقابلة ما نقص بملكه
شيئ أو قيمته فقال لأنه معاوضة ولم تتم في زمان الاسترداد
وكذا يترد ما بعثه صدقة وهو قائم دون النكاح والمستعملان
لأن فيه معنى الهبة صرح به قاضي خان في فتاواه ومنع من
المهر **سئل** في رجل عقد نكاحه بالوجه الشرعي على بكر
بالغة بمهر معلوم دفع لها ودخل بها وحبلت منه ثم زعم
أنه وجد بها قرنا وإن له استرداد المهر منها وفسخ
النكاح فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم **سئل** في رجل خطب
امراة بالغة ودفع لها مع وكيله مبلغا معلوما ليحلبها
به من المهر فأخذها أبوها النقص وعقدت نكاحها على
الرجل بنفسها ودخل بها وطالبته بنظير ما أخذها أبوها
ويريد الرجوع علي أبيها بذلك فهل له ذلك **الجواب** نعم **سئل**
في بكر بالغة طلقها من زوجها قبل الدخول بها والخلوة ولم
يكن المهر معلوما فهل لا عده عليها ويتنصق المسمى
وعاد نصق المهر الي ملك الزوج يخرج الطلاق **الجواب**
نعم والمسئلة في التنوير والبحر وغيرهما **سئل** في رجل مات
عن زوجة الغير المدخول بها وعن اب وعليه ديون
لجدة استدانها في صحة فهل تأكد جميع المهر بالموت
في تركته وتكون هي أسوة الغرماء **الجواب** نعم **سئل** في رجل

وطئي صغيرة وانزال بكارتها بالاعقد شرعي فهل يجب لها المهر
المثل بعد ثبوت شرع **الحج** نعم اذا كانت الصغيرة غير
مستهاة او لا يجمع مثلها لانه اذا سقط الحد فتعين المهر
لان الوطئي في دار الاسلام لا يخلو عن الحد او المهر قال
في الماتقي وشرح العلائي من باب الوطئي الذي يوجب
الحد وما لا يوجب به وان من في مكلف يحنوته او صغيرة
يجمع مثلها حد هولا في وفي عكسه لاحد عليهما لان
الاصل لم يحد فكذا التبع الا في رواية عن ابي يوسف وبه
قال زفر والشافعي اهو فانظر الى ما قاله صغيرة يجمع
مثلها بخلاف الصغيرة التي لا يجمع مثلها كما هو المعلوم
من قولهم في تعريف الزنا انه الوطئي في قبل مستهاة حال
او ملامنيا وفي المصحح ولا حد بوطئي اجنبية زفت اليه قيل
في عمره وعليه مهرها قضى بذلك عمر رضي الله عنه
وبالعدة لان الوطئي في دار الاسلام لا يخلو عن الحد او
المهر وقد سقط الحد فتعين المهر وهو مهر المثل ولذا
قلنا في كل موضع سقط فيه الحد ما ذكر يجب فيه المهر
لما ذكرنا في وطئي جارية الابن وقد علقته منه اهو في
مسائلنا سقط الحد عن الوطئي بوطئي الصغيرة
المزوجة فتعين المهر **اقول** والله در المؤلف على هذا
الاستنباط الحسن وقد سبقه الى نظيره الامام الاسترغيني
في كتاب احكام الصغار حيث قال في مسائل الحدود ولو
زني بصبيبة يجمع مثلها ولم يفرضها يجب الحد وهل يجب
مهر المثل ينبغي ان لا يجب لان الحد قد وجب وانما في
وجوب الضمان وكانت واقعه الفتوى اهو ثم قال ولو وطئي
صغيرة لا تشتهى لا يكون هذا الوطئي زنا ولهذا لم يوجب

ابو حنيفة

ابو حنيفة ومحمد به حرمة المصاهرة ولكن اوجبا عقر الاله
الزنى الجنابة اذا لم يفرضها ثم قال وفي نكاح فواند صاحب
المحيط الحد والضمان لا يجتمعان الا في مسألتين اذا زني
بجارية بغير اذن من يجب الحد ونقصان البكر والثانية
اذا اشرب خمر الذمي يجب الحد وقيمة الخمر او قيد بقوله
اذا لم يفرضها كما ذكره قبله بقوله واذا زني بصغيرة لا يجمع
مثلها وافرضها فان كان افرضا يستمسك البول فلا
حد عليه بلا خلاف ويجب عليه الاغتسال بنفسه الا يلاج
وعليه ثلثة الدية وعليه المهر وان كان افرضا لا يستمسك
البول لا يجب الحد ايضا ويجب كل الدية وهل يجب المهر
قال ابو حنيفة وابو يوسف لا يجب وقال محمد يجب اهو فكان
على المؤلف ان يعيد بكونه لم يفرضها **سئل** في بكرة بالغة
زوجته بلا مهر فدخل بها زوجها فراهها رتقاء ويريد
الزواج ان يطلقها فهل اذا طلقها يجب عليه متعة وتقي
درع وخمعة وملحفة لا تزيد على نصف مهر المثل لو الزوج
غنيا ولا تنقص عن خمسة دراهم لو فقيرا وتعتبر حالها
الجواب نعم والمسئلة في التنوير والدرر وغيرها **سئل**
فيما اذا تزوج قاصرة بغير اذن ابيها ثم طلقها قبل الدخول
والخلوة واقرا بوجها في صحته بقبض نصف المهر وتزعم
الآن انها كانت بالغة حين قبض ابيها مهرها وان اباها
لا يملك ذلك فهل يملك الاب قبض صداق البكر البالغة
الجواب نعم والاب اذا اقر بقبض المهر فان كانت البنت
بالاصدق وان كانت ثيبا لا يصدق خلع صم من الفصل
الثامن ومثله في البرازية وقد حررها الخير الصلي في فتاواه
تحرير احسن فارجع اليه وقال ان له قبض مهر بنته الصغيرة

سواء كانت بكرا ام ثيبا له وليس لغير الاب والجد من الاوليا
قبض المهر الا ان يكونوا اوصياء من ادب الا وصيا **مسائل**
الجهاز ذكرها المؤلف مفرقة في الابواب وجمعها ههنا
لتسهيل مراجعتها **سئل** في امرأة جهزت ابنتها البالغة
معلوم سألته لهما ثم ادعت ان بعضا منه عارية والعرف
في بلدتهما ترك ليفي **الحكم الجواب** حيث كان العرف في
بلدتهما مشتركا فالقول الام مع يمينها قال في الدرر
المختار جهن ابنته ثم ادعى ان ما دفعه لهما عارية وقالت
هو تمليك او قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه وقال
الاب او ورثته بعد موته عارية فالمعتمد ان القول
للزوج ولها اذا كان العرف مستمرا ان الاب يدفع مثله
جهازا لا عارية واما اذا كان مشتركا كالمصر والشام فالقول
للأب كالوكان الثمن مما يجيز به مثاله والام كالاب في تجهيزها
وكذا ولي الصغيرة **وسئل** في النهر تبعا لقاضي خات
ان الاب ان من اشراق الناس لم يقبل قوله انه عارية اه
وذكر المسئلة في كتاب العارية ايضا وقد ذكر ان كل من
كان القول يلزمه اليمين الا في مسائل اوصلها في شرح
الكفر للينق وستين مسئلة ليست هذه منها وافتى بها
قاري الهداية بقوله القول قول الأب والام انهما لم يملكا
وانما هو عارية عندكم مع اليمين الا ان تقدم دلالة ان
الأب والام يملكان مثل هذا الجهاز للأبنة وسئل قاري
الهداية عما اذا تنازع مع الزوج بعد منازعة اليه
بالجهاز وماتت فاجاب اذا زفت الى الزوج وسلمت اليه
مع الجهاز لا يسع من الابوين انه ليس لها الا ببينة
سئل فيما اذا زوجا ابنتها البالغة وجهازها بجهاز

وبين ما اذا لم تنقضي ان فيما بعد انقضاء العدة لا ينظر
الى قدر حق الزوج في الميراث وانما ينظر الى الثلث
فيسلم للزوج قدر الثلث من بدل الخلع وان كان
ذلك اكثر من حقه في الميراث وقبل انقضاء العدة لا
ينظر الى الثلث وانما ينظر الى قدر حقه من الميراث
فيسلم له قدر حقه من الميراث من بدل الخلع دون
ثلث المال اذا كان الثلث اكثر ثقله في المحيط انتهى
سئل في صغيرة مميزة عاقلة غير مدخول بها
اختلعت بنفسها من زوجها على جميع مهرها وخلعها
على ذلك ثم ماتت بعد خمسة اشهر عن ورثة وتركته
في الحكم **الجواب** حيث كانت صغيرة فقد وقع الطلاق
ولا تصح البراءة من المهر فلوليها اخذ نصف صداقها
المقدم والمؤخر من التركة والحالة هذه فان قبلت
وهي عاقلة تعقل ان النكاح جالب والخلع سالب
وقع الطلاق بالاتفاق ولا يلزم مهرها الطلاق في مالها فتم
مهرها الذي على الزوج ولذا قال في البرازية والخلع
على مهرها او مال اخر سواء في الصحيح او بغيره عن
جوامع الحق للفقهاء مهرها وهي صغيرة عاقلة
فقبلت وقعت تطلقه ولا يبرأ الله ومثله في شرحي
التنوير للمصنف والعلاني **سئل** حاصله انه لا يلزم مهرها
المال في كل من الخلع والطلاق على مال الكس في الخلع يقع
البائن وفي الطلاق يقع الرجعي كما ذكره في البحر حيث قال
وذكر صاحب المنظومة ان خلع الصغيرة بمال مع
الزوج ان كان بلفظ الخلع يقع البائن وان كان بالطلاق
الطلاق يقع الرجعي **سئل** في امرأة اختلعت من زوجها

Copyrighted material

الابن ظاهرا قاضي خان **سئل** في امرأة خالعه زوجها على
امتنعة معلومة وعليه براءة ذمتها من مؤخرها خالعا شرعيا
ثم سألته له بعض الامتنعة وامتنعت عن تسليم الباقي بال
وجه شرعي فهل عليها تسليم بقية الامتنعة الخالعة عليها
موجودة وقيمتها ان عجزت **الجواب** نعم خالعت على عبد ابي
لها على براءتها من ضمانه لم يبرأ بل عليها تسليم عينه ان
وتسليم قيمته ان عجزت لانه عقد معاوضة فيقتضي
سلامة العوض الخ **سئل** فيها اذا عترف في زيدا بالبلوغ
وبان عمره اربع عشرة سنة وهو ممن يحتمل مثاله فخالع
زوجته البكر البالغة بعد الخلقة الشرعية بها على وجه
المعلوم لها عليه فهل يصح خلوها ولا يقبل جودها بالبلوغ
بعد اقراره مع احتمال حاله **الجواب** نعم والحالة هذه
باب العدة **سئل** في رجل طلق امرأته ثم
انكر واقامت عليه بينة وقضى القاضي بالفرقة فهل تكون
العدة من وقت الطلاق لا من القضاء **الجواب** نعم وسئل
قاضي الهداية عن رجل اقرانه بالطلاق زوجته ثلاثا من
مدة ثلاث اشهر وصدقته على ذلك وانها حاضت ثلاث
حيضات هل يسمع قولها اجاب الذي عليه المتأخرون
من علمائنا انها تختص من وقت الاقرار الا ان تقوم بينة
على ما تصادقها عليه ومذهب المتقدمين انها يصدق
سئل في امرأة سافرت زوجها وغاب عدة سنين ثم
اخذت ما تقتات يعرفانه انه طلقها طلاقا واحدا ووقع
في قلبها صدقها فهل لها ان تزوج باخر بعد انقضائها
عدتها من وقت الطلاق **الجواب** نعم والحالة هذه قال
في فصول الهادي وذكر في العيون اذا اخبرت المرأة بموت

باب العدة

زوجها

زوجها او ردت او بتطليقه اياها حل لها التزوج اهر
ومثله في جمع الفصولين والبرازية والجوهرية والبحر
وفي الثانية في فصل انتقال العدة المرأة اذا بلغها الطلاق
زوجها الفايك او موته تعتبر عدتها من وقت الموت
والطلاق عندنا لا من وقت الخبره وفي الملتقى والتشوير
وابتداء العدة في الطلاق والموت عقيبهما وان لم تعلم
المرأة بهما وفي الموت مسيلة محجية وهي انه اذا لم يعلم
الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضي بشهادته
وحده ما اذا يصنع قالوا ينبغي بذلك عدلا مثله فاذا
سمع منه حل له ان يشهد على موته فيشهد هو مع
ذلك الشاهد فيقتضي بشهادته خلاصته من الفرج
الاول من الشهادات ومثله في البرازية امرأة بلغها
وفات من زوجها فاعتدت وتزوجت بزوجه وولدت
ولدا ثم جاء الزوج الاول حيا كان ابو حنيفة يقول اولا
الولد للاول ثم رجع وقال الولد للثاني خاتمه فتبيل مسائل
المهر **سئل** في ذميمة للفقهاء زوجها المسلم وانقضت عدتها
منه بثلاث حيضات كوامل وترى التزوج بذي فحل
لها ذلك والحالة هذه **الجواب** نعم والمسئلة في التشوير وغيره
سئل من قاضي النمام ابنه زوج قاصرة عمرها اثنا عشر
سنة وطلقت فهل تنقض عدتها بالاشهر او بالحيض
الجواب قال في الذخيرة اذا طلق الرجل امرأته وهي صغيرة
لم تحض وقد دخل بها فولد لها ان تعتد بثلاثة اشهر
هذا هو جواب الكتاب وحكي عن الشيخ الامام محمد بن
الغضنل البخاري اذا كانت الصغيرة مراهقة يجمع مثلهما
وقد كان دخل بها الزوج فعدها لا تنقض بالاشهر

بل يوقف امرها الى ان يظهر انها حاملت بذلك الوطني
 ام لا فان ظهر انها حاملت كان انقضاء العدة بوضع
 الحمل وان ظهر انها لم تحبل كان انقضاء عدتها ببلالة
 اشهرها ومثله في التارخانية والبحر وفيه عن فتح القدر
 وبعد من التوقي من عدتها لانه كان ليظهر حبلها
 فان لم يظهر كان من عدتها وهو في التنوير وغيره وفيه
 لم يخص الصغير او كبير بالا شهر **وهو** **سئل** عنها ثانيا بان
 هذه طلقت من مضي اربعة اشهر وخمسة ايام فهل
 تلحق هذه المدة لظهور الحمل **الجواب** مقتضى ما ذكره
 في تعليل عدة الموت انه لا بد من مضي اربعة اشهر
 وعشرة ايام لانه يظهر فيها الحمل البتة لكن في البرائة
 من البيع ما نصه وفي دعوى الحمل انما يصدق في رواية
 اذا كان من حين شراها اربعة اشهر وعشرون اقل
 فلا وفي رواية انه تسع دعوى الحمل بعد شهرين
 وخمسة ايام وعليه عمل الناس هو فمقتضى عمل الناس
 انه تلحق المدة المذكورة في صدر السؤال والا ولي امهال
 خمسة ايام ايضا لتكون اتفاقية **قول** لو كان ما عليه
 عمل الناس يالغي بها لما احتاجوا الى قولهم هذا وعدتها
 لا تنقضي بالا شهر حيث لم يكتفوا ببلالة شهر التي هي
 عدة الصغيرة علم انه لا بد من زيادة فليكن يتجه ان
 انه يكتفي بشهرين وخمسة ايام لظهور الحمل اذ لو
 كان الحمل يظهر بهذه المدة لظهر بالشهر العدة الاولى
 فظهر انهم هنا لم يختاروا هذه الرواية فيكون العمل هنا
 على الرواية الاولى البتة ولا يقال ان القول بعدم انقضاء
 عدتها ببلالة اشهر بنص القرآن مخالف فلا يعول عليه

لانا نقول ان التبرص زيادة على ثلثة اشهر ليس علي انه
 هو عدتها البتة بل هذا التبرص الاحتمال لا احتمال حبلها
 فان ظهر بعد المدة الحبل فعدتها وصنعية والا فعدتها
 ثلثة قد مضت كما افاد به كلام ابن الفضل المذكور فهذا
 الاحتمال لا العمل بنص القرآن على الاحتمالين فانهم وقد
 كنت اقيمت بهذا فتعاصب على جماعة من اهل العصر
 وقلوا قد خالف نص القرآن حيث جعل عدة المتوفى
 عنها زوجها عدة الصغيرة المطلقة الي ان اظهرت لهم
 النقل واريثهم موافقة ما افتى به المؤلف لما اقيمت به
 فعند ذلك سلكوا وتخلوا ثم رايت في نفاقات فتح القدر
 قد ذكر هذه المسئلة ونسبها حيث قال فخرج في
 الخلاصة عدة الصغيرة ثلثة اشهر الا اذا كانت
 من اهنة فينفق عليها ما لم يظهر فراغ من جهال اذا
 في الحي لا هو من غير ذكر خلا في وهو حسن او كلام فتح
 القدير وقد اشار الى المسئلة ايضا الشيخ علاء الدين
 حيث قيد الصغيرة بان لم تبلغ تسعا فافاد انها لو بلغت
 تسعا وهي المراهقة لا تنقضي عدتها بالا شهر الثالثة
 بل لا بد مما ذكرنا **سئل** في ذممة هالك زوجها الذي
 عنها وهي غير حاملة منه ومضى لهلاكه ان يكون يومها وهم
 لا يعتقدون العدة فهل لا تعتد اذا اعتقدوا ذلك **الجواب**
 نعم لا تعتد اذا اعتقدوا ذلك كما قيد به في الوكوالجية لامرنا
 بتركهم وما يعتقدون وهذا عند ابن حنيفة قال جمال
 الاسلام في شرحه وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي عليها
 العدة والصحيح قولنا واعتده المحقق والنسفي وغيرهما
سئل في امرأة طلقها زوجها بعد ما خلا بها خلوة

صحيحة ولم يطأها فهل يلزمها العدة **الجواب** نعم وتجب العدة
 في الكل أي كل أنواع الخالوة ولو فاسدة احتياطاً وتماه
 في شرح التنوير للعلائي من المهر **سئل** في ذميمة تحت ذمي
 قد دخل بها واسلمت وعرضن الإسلام على زوجها فز
 يقبل هل للقاضي أن يفرق بينهما الحال وإذا فرق هل
 يلزم عليها العدة وإذا لم تمت عليها العدة فلو تزوجت
 فيها ولم يطأها من زوجها حتى تنقضي عدتها هل يجوز
 أم لا **الجواب** قال في البحر عن الذخيرة أن صرح بالاباء فالقاضي
 لا يعرض عليه الإسلام مرة بعد أخرى ويفرق بينهما
 فإن سلمت ولم يقل شيئاً فالقاضي يعرض عليه الإسلام
 مرة بعد أخرى حتى يتم الثلاث احتياطاً وهو الذي
 عليه اللز والتنوير وغيرهما أن اباءه طلاق قال في البحر
 وأشار بالطلاق إلى وجوب العدة عليها إن كان دخل
 بها لأن المرأة إذا طأها كانت مسلمة فقد التزمت أحكام
 الإسلام ومن حله وجوب العدة وإشراكها أيضاً إلى
 وجوب النفقة لها مادامت في العدة إن كانت مسلمة
 لأن المنع من الاستمتاع جاء من قبل الزوج وهو غير
 مقطوع وقد عدا لا نفقوي عن حنيفة الفقه من
 يجوز نكاحهن في العدة ولم يعد منها الكتابية إذا
 أسلمت وحيث كان أباءه طلاقاً فنكاح معتدة طلاق
 الغير المسلم لا يجوز **سئل** في امرأة ممت زواجها
 مسكنات في دار أبيه فلم تعتد فيه بل خرجت إلى غيره
 بلا ضرورة وأمرها الأب بالاعتداد فيه فهل تعتد
 فيه **الجواب** نعم وتعتد أن أي معتدة طلاق وموت
 في بيت وجبت فيه ولا يخرج أن منه إلا أن يخرج أو

ينهدم

ينهدم المنزل أو يخاف انهدامه أو تلف مالها أو لا يجد
 كرى البيت ويخو ذلك من الضرورات فيخرج لا قرب موضع
 إليه ونفي الطلاق إلى حيث شاء الزوج الخ شرح التنوير
 من الحداد **سئل** في رجل طلق زوجته الممل منة
 ويريد أن يخرجها من المسكن الجاري في توأجه قبل
 انقضاء عدتها ومدة الاجارة فهل ليس له ذلك وقد
 في بيت وجبت العدة فيه ويلزمه نفقتها في العدة
الجواب نعم والحالة هذه **سئل** في امرأة طلقها زوجها
 ثلاثاً ولها منه ابنان صغيران في حصانتهما فهل تعتد
 في البيت الذي طلقت فيه ويلزمه نفقة ابنيه بقدر
 ما يكفيهما بالعمروف مع نفقة عدتها إلى انقضاءها
 ومسلمين لهم بعد هذا **الجواب** نعم **سئل** في رجل طلق زوجته
 الممل منة طلاق رجعية ثم أسقطت سقطة بعض
 خلقه فهل انقضت عدتها به **الجواب** نعم **سئل** في رجل طلق زوجته
 في الحرم الرجعة ومثله في التنوير **سئل** فيما إذا مات
 رجل عن زوجة فاعتدت بعد موته عدة وفاة وزاوت
 عليها شهر ونصف شهر فتبين أنها حامل من الزوج
 الأول فهل يكون الزوج بالرجل المزبور باطلاً أو لا
 وإذا كان باطلاً وحصل منه ولطى هل يسوغ الرجوع
 بالصدوق الذي دفعه للزوجة وبما صرفه عليها من
 نفقة وغيرها وهل يلزم الزوجة شيء بذلك أو لا يلزمها
 شيء حيث لم تكن عالمة بالحمل **الجواب** يكون النكاح باطلاً
 ويفرق بينهما ولا يسوغ له الرجوع بما دفعه إليها ولا
 بما صرفه عليها ولا يلزم الزوج ولا الزوجة شيء إذا
 حلفت أنها لم تكن عالمة بالحمل كتبه الفقير عبد الرحمن

استبان

شهرين ولم يظهر
 بها حمل ثم تزوجت
 برجل ومكث معه

عني عنه قال المؤلف هكذا رأيته بخط المولى الهام الفلاني
 الشيخ عبد الرحمن الهادي مفتي دمشق الشام وذلك
 بخطه المعهود والمشهور **سئل** في امرأة طلقها
 زوجها وانقضت عدتها منه بالحسن واخبرت
 بذلك رجلا وغلب على ظنه صدقها وهي نقية
 فهل لا بأس ان ينكحها **الجواب** نعم ولو قالت امرأة
 لرجل طلقني زوجي وانقضت عدتي لا بأس ان
 ينكحها شرح التنوير عن الجوهرية ومثله في البحر وغيره
سئل في امرأة من ذوات الحصن وجبت عليها
 العدة وهي مرضعة فقالت حصنت ثلاث حصن
 كوامل فهل يقبل قولها بيمينه **الجواب** يقبل قولها
 بيمينها اذا كانت المدة محتمل ذلك وان كانت مرضعة
 لانه يتصور رؤية الدم مع الارضاع كما نص عليه
 الا نقر وي نقلنا عن عدة الفتاوى وفي نهج النجاة
 عن السراج **سئل** بعض المشايخ عن المراضعة اذا لم
 ترضعنا فعلا حتى رأت صفرة في ايام الحصن
 قال هو حصن تنقضي به العدة **سئل** في مطلقة
 حامل من مطلقها اخرجت من منزل وجبت فيه
 العدة وطلبت من مطلقها منزلا حيث شاءت فقد
 فيه فهل يتأب الى ذلك ويلزم نفقة عدتها الى
 انقضائها بوضع الحمل **الجواب** نعم ونقلها ما مر من
سئل عن المطلقة اذا ادعت انها حامل من المطلق
 وانكر المطلق الحمل يقبل قولها ولها النفقة ام تحتاج

الى قابلية او مضي مدة يظهر فيها الحمل **الجواب** القول
 لها وتستحق النفقة ولا تحتاج في ذلك الى قابلية ولا
 مدة يظهر فيها الحمل وينفق عليها الى انقضاء
 العدة فتاوى بن نجيم من الطلاق **سئل** في رجل
 خطب معتدة الغير وزعم ان له اختلا بها محر
 خطبتها فهل تحرم خطبة المعتدة اي معتدة كانت
 وكذا الخلوقة بها **الجواب** نعم والمسيئة في التنوير وغيره
سئل في ام ولد اعتقها مولاهما وهي ممن تحصن فهل
 تنقضي عدتها بثلاث حصن كوامل **الجواب** نعم كذا ام
 ولدت مات مولاهما او اعتقها فان عدتها ايضا اذا
 كانت ممن تحصن ثلاث حصن كوامل **سئل** في التنوير
 في التنوير **سئل** فيها اذا اعتق رجل حره ومثله
 العاقله وجازت بعد ذلك حصنة فهل لها ان
 تزوج ولا عدة عليها بالاجماع **الجواب** نعم كما في البحر وافية
 به المهنداري **سئل** في رجل طلق زوجته المدخول
 بها طلقة رجعية في صحته ثم بعد عشرين يوم من الطلاق
 مات الزوج عنها فهل تكون عدتها عدة الموت **الجواب**
 نعم كما ذكره في البحر **سئل** فيها اذا تزوج زيد حبلى من زنا
 فولدت ولدا ثم طلقها ثم قبل الدخول والخلوة وتريد
 التزوج بغيره فهل لها ذلك اذا عدة عليها **الجواب** نعم
باب الحضانة **سئل** في حاضنة اطفال
 سقطت حقها من الحضانة وتريد الان اخذ الصغار
 وتربيتهم وهي اصل لذلك فهل لها ذلك **الجواب** نعم قال
 في التنوير ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير فيها

اي في الحصانة لها وفي شرحه وهذا الحكم مخرج به في عمدة
 الشروح والفتاوي **سئل** في صغير يتيم في حصانة
 جدته لأمه سنة لم يبلغ سبعا وله جدة أم أب قادمة
 على الحصانة أهل لها من كل وجه وأم الأم مسنة عاجزة
 عنها غير أهل للحصانة فهل يدفع لام الأب القادرة
 الأهل للحصانة لا الأم الأم العاجزة **الجواب** نعم **سئل**
 في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها ولها منه
 ابن صغير في حصانتها وطلبت من أبيه مسكنها لها
 هل يلزمه ذلك **الجواب** على الأب سكنها جميعا كما في شرح
 النقاية عن البحر المحیط وتتحقق اجرة الحصانة من غير
 امرضائع وكذا إذا احتاج الصغير إلى خادم يلزم الات
 به كما افتى به قاري الهداية وفي الفتاوى الرحيمية **سئل**
 عن صغيرة محصونة لا مال لها هل يجب اجرة المسكن
 الذي تحضر فيه على من يجب عليه نفقتها ولا إذا
 قال العلامة بن نجيم في البحر فخرج إلى ابنته عن التفاريق
 لا يجب في الحصانة اجرة المسكن الذي يحضر فيه
 الصبي وقال آخرون يجب أن كان للصبي مال والآفة
 من تحت عليه نفقته أو كلامه وحيث قدم قاضي خان
 رواية التفاريق فيكون الأظهر والمفتى به عنده تلك
 الرواية كما نقله إمامي الرحيمية وقال في النهر وينبغي
 ترجيح آذ وجوب الاجر لا يستلزم وجوب المسكن
 بخلاف النفقة **أقول** قد كنت جمعت رسالة
 نسميتها الابانة عن أخذ الاجرة على الحصانة ولست أدركت
 فيها على ما في النهر بقوله وقال الخير الرملي في حاشيته علي

البحر

وأما الزوم سكني إلى الحصانة فاختلف فيه والأظهر لزوم
 ذلك كما في بعض المعبرات وهذا يعلم من قولهم إذا احتاج
 الصغير إلى خادم يلزم الأب به فإن احتياجه إلى المسكن
 مقرر **أقول** ويعلم أيضا من وجوب نفقته وقد
 قالوا إن النفقة الطعام واللبس والمسكن وفي حاشية
 الوان على الدرر من النفقة أنهم قالوا النفقة والسكن
 تؤمان لا ينقل أحدهما عن الآخر وقال الشيخ علاء
 الدين في تشرح المثلثي والصغير إذا كان في حصانة الأم